

## دور البنك المركزي في تطور الجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990 – 2023)<sup>1</sup>

د. محمود جمال زقزوق

مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية  
والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية  
جمهورية مصر العربية

mahmoud-zakzouk@alexu.edu.eg

أ.د. السيد محمد أحمد السريتي

أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية  
والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية  
جمهورية مصر العربية

Elsayed.Elseraty@alexu.edu.eg

أ. نسمة محمد مصطفى حسين

المعيدة بقسم الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية  
والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية  
جمهورية مصر العربية

nesma.hussein@alexu.edu.eg

### ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي المصري خلال الفترة (1990 – 2023)، ودورها في تطور الجهاز المصرفي، سعيًا لتقدير أثر هذا التطور على النمو الاقتصادي كميًا، وفي سبيل ذلك يُحلل البحث مراحل تطور الجهاز المصرفي المصري في ضوء هذه الإصلاحات، ويتبنى منهجًا قياسيًا اعتمادًا على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) لتقدير أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر، كما يعتمد على مدخل اختبار الحدود (Bounds Testing Approach) للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، ويستخدم أيضًا نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير علاقات الأجل القصير، وقد كشفت نتائج البحث عن أن تطور الجهاز المصرفي يؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بالإضافة إلى أن نتائج الأجل القصير قد توافقت بشكل كبير مع نتائج الأجل الطويل.

### الكلمات الدالة

تطور الجهاز المصرفي؛ النمو الاقتصادي؛ البنك المركزي المصري؛ نموذج ARDL؛ الجهاز المصرفي المصري.

<sup>1</sup> تم تقديم البحث في 2024/9/21، وتم قبوله للنشر في 2024/10/5.

## (1) المقدمة

يقوم تطور الجهاز المصرفي على عمليات التحسن الكمي والنوعي والارتفاع بجودة وكفاءة الخدمات المصرفية، ويتم ذلك من خلال الإصلاحات النقدية والتدابير التي تُتخذ من قبل البنك المركزي؛ أي يركز تطور الجهاز المصرفي على بعدين: أولهما زيادة حجم الموارد المالية، وثانيهما توجيه هذه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية (Pradhan, Arvin, Hall & Bahmani, 2014; Tongurai & Vithessonthi, 2018). ويلعب الجهاز المصرفي دورًا حاسمًا في الاقتصاد القومي، حيث يسيطر على الجانب الأكبر من الأنشطة المالية. إذ يتحكم في معظم التدفقات المالية ويمتلك الجزء الأكبر من أصول النظام المالي، حيث يشير تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي المصري الصادر عن النصف الأول من عام 2023 إلى أن أصول الجهاز المصرفي تمثل 92.6% من إجمالي أصول النظام المالي في يونيو 2023.

شهد الاقتصاد المصري تطورًا ملحوظًا في الجهاز المصرفي خلال العقود الماضية، وقد أيدت النظرية الاقتصادية بشكل كبير أن تطور الجهاز المصرفي يؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي من خلال قنوات مختلفة تتضمن: توفير الائتمان الخاص، وتوفير الرقابة والمعلومات، والتأمين ضد المخاطر، وتسهم هذه القنوات في نقل الموارد المالية من القطاعات التي لا تدفع النمو إلى القطاعات التي تقوم بذلك، فضلًا عن توجيهها نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، وترتب على ذلك رفع مستوى الاستثمار وزيادة كفاءة تخصيص رؤوس الأموال في المجتمع، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك لم تتوصل الدراسات التطبيقية إلى نتيجة واضحة بشأن أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، حيث أفادت معظم الدراسات بالتأثير الإيجابي لتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، ولكن جادلت بعض الدراسات بالتأثير السلبي، أو عدم وجود علاقة (Reddy, Mubeen, Raju, Jalaja & Basha, 2023; Tsaurai, 2023).

ويُعد الاقتصاد المصري أحد الاقتصادات النامية التي تعاني انخفاضًا في النمو الاقتصادي خلال العقود الماضية، حيث بلغ معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر حوالي 2.27% في المتوسط خلال الفترة (1990 – 2023). وفقًا لبيانات البنك الدولي، ومما لا شك فيه أن هذه النسبة منخفضة بالنسبة للنمو في اقتصاد دولة نامية، وقد شهد الجهاز المصرفي المصري تطورًا خلال العقود الماضية من خلال الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي، وذلك رغبةً من الدولة المصرية في زيادة معدل النمو الاقتصادي استجابةً لهذا التطور، مما يستدعي دراسة أثر تطور الجهاز المصرفي ومدى فعاليته في زيادة أو خفض النمو الاقتصادي، وعليه تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: ما دور البنك المركزي في تطور الجهاز المصرفي وما أثر هذا التطور على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990 – 2023)؟

تتجلى أهمية البحث في تحليل وقياس أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990 – 2023)، مما يسهم في دعم صياغة وتوجيه السياسات الاقتصادية في مصر فيما يتعلق بتطور الجهاز المصرفي والدور المأمول له في التأثير بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، كما يقدم البحث إثراءً للأدب الاقتصادي فيما يتعلق بأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، حيث لا يوجد اتفاق حول طبيعة هذا الأثر، خاصةً في الأدبيات الاقتصادية التطبيقية، وعليه يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في بيان دور البنك

المركزيّ في تطور الجهاز المصرفيّ مع اختبار وجود أثر لتطور الجهاز المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (1990 – 2023).

وبناءً على مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة فرضية البحث كما يلي: يؤثر تطور الجهاز المصرفيّ إيجابياً على النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (1990 – 2023). ويعتمد البحث على المنهج التحليليّ القياسيّ لتحليل دور البنك المركزيّ المصريّ في تطور الجهاز المصرفيّ، وتقدير أثر هذا التطور على النمو الاقتصاديّ كميّاً خلال الفترة (1990 – 2023)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، وسيقوم البحث بتحليل النتائج والاعتماد على المنهج الاستنباطي لاقتراح توصيات تزيد فاعلية أثر تطور الجهاز المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ في مصر.

ويقسم البحث إلى أربعة أقسام بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية، يتناول أولها: أدبيات الدراسة، ويختص ثانياً: بتحليل دور البنك المركزيّ في تطور الجهاز المصرفيّ خلال الفترة (1990 – 2023)، ويوضح ثالثاً: نموذجاً قياسيّاً لأثر تطور الجهاز المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (1990 – 2023) في الأجلين القصير والطويل، وبين رابعاً: السياسات المقترحة لزيادة فعالية تطور الجهاز المصرفيّ في رفع معدل النمو الاقتصاديّ في مصر.

## (2) الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية لأثر تطور الجهاز المصرفيّ على النمو الاقتصادي

### (1-2) الأدبيات الاقتصادية النظرية لأثر تطور الجهاز المصرفيّ على النمو الاقتصاديّ

ركزت النظرية الكلاسيكية على دور الوساطة الماليّة في رفع معدل النمو الاقتصاديّ من خلال قيامها بضمان وتسهيل تدفق رؤوس الأموال من الشركات الأقل ربحية إلى الشركات الأكثر ربحية (Hemaya, Raouf & Shehata, 2017). ولم تتحدث النظرية الكينزية بشكل صريح عن تطور الجهاز المصرفيّ، ولكنها دعت إلى القمع الماليّ (Financial Repression)، وخلصت إلى أن الأدوات الرئيسية للقمع الماليّ هي: ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ووضع حد أقصى لأسعار الفائدة، وفرض القيود على الدخول في الأنشطة المصرفيّة، وهيمنة الحكومة على البنوك، وفرض القيود على توجيه الائتمان، ورأت أن القمع الماليّ الناجح يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان، وزيادة تراكم رؤوس الأموال، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصاديّ (Alimi & Adeoye, 2020).

لم تحظ العلاقة بين تطور الجهاز المصرفيّ والنمو الاقتصاديّ في النظرية الكلاسيكية باهتمام كافٍ، بعكس النظرية النيوكلاسيكية، حيث يمكن إرجاع الدور الذي تلعبه البنوك في عملية النمو الاقتصاديّ إلى شومبيتر الذي أكد على دور الوساطة الماليّة في تحفيز النمو الاقتصاديّ، نظراً لدوره في تخصيص المدخرات بشكل فعال، وتشجيع الابتكار، وتمويل الاستثمارات الإنتاجية على شرط عدم تدخل الحكومة في الأنشطة المصرفيّة، ورأى أن الائتمان عندما يكون في أيدي رجال الأعمال؛ أي عندما يتم توجيهه إلى القطاع الخاص يؤدي إلى النمو والازدهار، فضلاً عن أن الائتمان يُمكن رجال الأعمال من تغيير التدفق الطبيعي للاقتصاد من خلال الابتكارات التي بدورها تولد النمو الاقتصاديّ (Ananzeh, 2016)، وتتلخص وجهة نظر شومبيتر هذه في أن

تطور الجهاز المصرفي له تأثير مباشر على وتيرة التغيير الفني ونمو الإنتاجية الذي بدوره يغذي نمو الناتج الإجمالي (Bloch & Tang, 2003; Tsurai, 2023).

لقد اكتسب تطور الجهاز المصرفي اهتمامًا كبيرًا في أوائل السبعينيات من القرن الماضي بسبب العمل الأساسي الذي قام به ماكينون وشو Mckinnon and Shaw في عام (1973)، حيث رأوا أن تطور الجهاز المصرفي من خلال عمليات التحرير المالي -على افتراض المنافسة الكاملة وتمائل المعلومات- سيؤدي إلى زيادة المدخرات وتشجيع الاستثمارات، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي، كما رأوا أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، والقمع المالي، وفرض الحكومة سيطرتها على الأنشطة المصرفية يؤدي إلى انخفاض الادخار ونقص الاستثمار، ومن ثم تدهور معدل النمو الاقتصادي (Anthony, Ogbuabor, & Anthony-Orji, 2015; Guru & Yadav, 2019). وقد اعترضت على ذلك النظرية النيوكيزية، حيث رأت أنه من أهم عيوب السوق مشكلة عدم تماثل البيانات، والتي تؤدي إلى إهدار الموارد المالية، وعليه دعوا إلى القمع المالي وتدخل الحكومة في الأنشطة المصرفية (Johannes, Njong, & Cletus, 2011)، في حين أن ماكينون وشو اقترحا أن تدخل الحكومة هو الذي يؤدي إلى إهدار الموارد المالية، ذلك لأن الحكومة لا تسعى لتعظيم الأرباح، وحينئذ لا تهدف إلى استخدام الموارد المالية في المشروعات الأكثر إنتاجية، بينما يؤدي تطور الجهاز المصرفي -القائم على عمليات التحرير المالي- إلى توجيه الموارد المالية إلى المشروعات الأكثر إنتاجية وبسهولة الابتكار التكنولوجي، فضلاً عن أن البنوك والوسطاء الماليين بإمكانهم التغلب على المشاكل الناجمة عن عدم تماثل البيانات دون تدخل الحكومة، وأضاف كل منهما أن تحرير أسعار الفائدة يؤدي إلى رفع الكفاءة الحدية للاستثمار، ويمكن أن يحفز ذلك بعض رواد الأعمال على الاستثمار في العمليات التكنولوجية المحسنة والمؤسسات ذات العائد المرتفع، وبالتالي توليد صافي أرباح إيجابية جديدة، وهو أمر مهم لتقليل الاعتماد على الخارج، وتحفيز مزيد من الاستثمار، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، لذلك يمكننا القول إن فرضية ماكينون-شو بمثابة إحياء لأراء شومبيتر، التي تم تجاهلها في عصره.

هاجمت المدرسة النقدية النظرية الكيزية بشدة، وأرجعت كل الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وعليه فإن أفكار المدرسة النقدية المتمثلة في ميلتون فريدمان Milton Friedman وأنصاره تتمحور حول تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإعطاء القطاع الخاص قيادة وإدارة الاقتصاد، وذلك من خلال الحد من الاستثمارات الحكومية، وتصفية القطاع العام عن طريق الخصخصة، فضلاً عن الحد من القيود الحكومية على البنوك (حمدان، 2018).

#### التعليق على الأدبيات الاقتصادية النظرية:

يُعاب على الأدبيات الاقتصادية النظرية أنها تُركز بشكل كامل على منظور واحد فقط: إما السيطرة الكاملة من قبل الحكومة على الأنشطة المصرفية وإما الحرية التامة للقطاع الخاص، والجدير بالذكر أن وجود سلطة مركزية تقوم بالإشراف على البنوك وتوجيه تعليمات رقابية إلزامية لها من شأنه أن يوازن بين تخفيض المخاطر ومساندة القطاع الخاص في زيادة حجم الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.

## (2-2) الأدبيات الاقتصادية التطبيقية لأثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي

يوجد عديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، أو أثر التطور المالي الذي يتضمن تطور الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي، ويمكن استعراض أهم تلك الدراسات على النحو التالي:

- دراسة أبو دراز وآخرون (2023) بعنوان: "تطور الجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في أوغندا في الفترة من 2005 إلى 2019" التي هدفت إلى دراسة وتحليل أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في أوغندا خلال الفترة من 2005 إلى 2019، واستخدمت الدراسة المنهج القياسي التحليلي، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وقد تم استخدام عدة مؤشرات لقياس تطور الجهاز المصرفي: الفروض الموجهة إلى القطاع الخاص، ونسبة السيولة، ونسبة رأسمال البنوك إلى الأصول، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطور الجهاز المصرفي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي.

- دراسة (Tsauroi (2023 بعنوان: "Banking Sector Development and Economic Growth Nexus in BRICS" التي استهدفت فحص تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، وطبقت هذه الدراسة على مجموعة من دول البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) خلال الفترة (1987 - 2020)، واستخدمت الدراسة المنهج القياسي من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS)، وبالاعتماد على بيانات السلاسل المقطعية، وقد تم قياس تطور الجهاز المصرفي بالائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، والمعروض النقدي بمعناه الواسع، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطور الجهاز المصرفي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في دول البريكس.

- دراسة عبد الرحمن وهاشم (2022) بعنوان: "تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري" التي هدفت إلى قياس أثر تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي من خلال المؤشرات الثلاث (إجمالي الفروض الممنوحة، وإجمالي الودائع، وعدد الفروع البنكية) على النمو الاقتصادي، وطبقت هذه الدراسة على مصر خلال الفترة (2008 - 2020)، ولكن البيانات المستخدمة في النموذج القياسي كانت حتى عام 2018، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين كلٍ من إجمالي الفروض الممنوحة وعدد الفروع البنكية والنتائج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة طردية غير معنوية بين إجمالي الودائع والنتائج المحلي الإجمالي.

- دراسة شميصة وعلي (2022) بعنوان: "أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دولة الأردن: نمذجة قياسية في إطار مقارنة ARDL خلال الفترة (1990 - 2020)" التي هدفت إلى تحديد أثر مؤشرات التطور المالي على النمو الاقتصادي في دولة الأردن خلال الفترة (1990 - 2020)، واستخدمت المنهج القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL)، وقد تم قياس تطور الجهاز المصرفي بالمعروض النقدي بمعناه الواسع والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، وتوصلت نتائج الدراسة إلى

وجود أثر سلبي ومعنوي لمؤشر الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، في حين لم تثبت الدراسة معنوية مؤشر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي.

- دراسة عايض وآخرون (2021) بعنوان: "أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دولة الكويت" التي استهدفت بيان أثر التطور المالي-الذي تم التعبير عنه بمؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ومؤشر المعروض النقدي بمعناه الواسع- على النمو الاقتصادي، وطبقت هذه الدراسة على الكويت خلال الفترة (2000 – 2018)، واستخدمت الدراسة المنهج القياسي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وبيانات السلاسل الزمنية السنوية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الكويت.

- دراسة يحي وطلحاي (2020) بعنوان: "التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي" التي هدفت إلى اختبار أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) خلال الفترة (1990 – 2018)، واستخدمت المنهج القياسي بالاعتماد على نموذج المتجه ذاتي الانحدار Vector Autoregressive (VAR)، وباستخدام بيانات السلاسل المقطعية لمغيرات الدراسة، وقد تم قياس التطور المالي بالائتمان المصرفي للقطاع الخاص، والقروض المصرفية للقطاع الخاص، والسيولة المحلية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير للتطور المالي على النمو الاقتصادي.

- دراسة Hemaya et al. (2017) بعنوان: "The Relationship between Banking Sector Development and Economic Growth in Egypt" التي هدفت إلى اختبار العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1974 – 2015)، واستخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS)، وقد تم قياس تطور الجهاز المصرفي بالائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطور الجهاز المصرفي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في مصر، كما أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من تطور الجهاز المصرفي إلى معدل النمو الاقتصادي.

- دراسة Sonmez & Saglam (2017) بعنوان: "Financial Development and Economic Growth: A comparative analysis between Euro Area and Emerging-Developing Europe" التي استهدفت فحص العلاقة السببية بين التطور المالي الذي تم قياسه بالائتمان المقدم من البنوك للقطاع الخاص، وإجمالي القيمة السوقية للأسهم القائمة، والنمو الاقتصادي، وطبقت هذه الدراسة على مجموعتين من الدول، وهما: منطقة اليورو؛ وتشمل 15 دولة، والدول الأوروبية النامية الناشئة؛ وتشمل 8 دول خلال الفترة (1995 – 2013)، واستخدمت المنهج التحليلي القياسي بالاعتماد على نموذج التأثيرات المترابطة المشتركة (CCE) Common Correlated Effect، وبيانات السلاسل المقطعية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية عكسية متبادلة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل لكلا المجموعتين.

### (3-2) تعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

يُعد مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من قبل البنوك هو المؤشر الأكثر استخدامًا لقياس تطور الجهاز المصرفي في الدراسات التطبيقية السابقة، وقد جاءت نتائج هذه الدراسات متضاربة، فمعظمها أقر أن تطور الجهاز المصرفي يؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي، وذلك يتفق مع النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة: أي تعتبر هذه الدراسات بمثابة أدلة تطبيقية لآراء شومبيتر التي أقرت أن تطور الجهاز المصرفي يؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي من خلال توسيع حجم الائتمان في أيدي رجال الأعمال؛ أي عندما يتم توجيهه إلى القطاع الخاص، وبعضها أقر أن تطور الجهاز المصرفي يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، مما يتفق مع النظرية الكينزية والنيوكينزية التي أقرت أن توجيه الائتمان إلى القطاع الخاص، وعدم تدخل الحكومة في الأنشطة المصرفية، وعدم وضع قيود على الجهاز المصرفي يؤدي إلى إهدار الموارد المالية، وعدم الكفاءة في تخصيصها من قبل البنوك، وبالتالي يعوق النمو الاقتصادي، وبعض الدراسات أقرت أن تطور الجهاز المصرفي لا يؤثر على النمو الاقتصادي، ولوحظ أن هذه الدراسات طبقت على دول نامية فقط، وعليه يمكن إرجاع ذلك إلى انعدام الوعي المصرفي لدى الأفراد والشركات في هذه الدول، مما يقلل الاستفادة من التأثير الإيجابي لتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، ونظرًا لعدم اتفاق الدراسات التطبيقية حول أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، فإن ذلك يدعو لمزيد من الدراسات والبحث لتحديد هذا الأثر في مصر.

يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة فيما يلي:

التطبيق على مصر خلال فترة حديثة، حيث تعتبر دراسة عبد الرحمن وهاشم (2022) هي أحدث الدراسات عن مصر، حيث امتدت من عام 2008 حتى عام 2020، وكانت بيانات النموذج القياسي لها حتى عام 2018، واستخدمت هذه الدراسة مؤشرات مختلفة لقياس العمق المالي وتطور الجهاز المصرفي عن المؤشر المستخدم في البحث الحالي، وهي: إجمالي القروض المصرفية، وإجمالي الودائع المصرفية، وعدد الفروع البنكية، كما استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في النموذج القياسي، بينما يقوم البحث الحالي بقياس تطور الجهاز المصرفي من خلال مؤشر تطور المؤسسات المالية (Financial Institution Index (FII)، وهو مؤشر مركب أصدره صندوق النقد الدولي ليكون أكثر شمولاً لقياس تطور الجهاز المصرفي من المؤشرات الجزئية التي تم استخدامها في الدراسات السابقة، حيث إن جميع المؤشرات الجزئية المستخدمة في الدراسات السابقة تعكس بُعدًا واحدًا فقط لتطور الجهاز المصرفي وهو زيادة حجم الموارد المالية في الاقتصاد، بينما تهمل البُعد الآخر لتطور الجهاز المصرفي وهو توجيه الموارد المالية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، بينما يعكس المؤشر المركب لصندوق النقد الدولي البُعدين معًا، كما يستخدم البحث الحالي نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) خلال فترة زمنية أطول مقارنةً بالدراسة المذكورة عن مصر، وزيادة عدد المشاهدات يُتوقع أن يحسن نتائج النموذج القياسي.

### (3) تحليل تطور الجهاز المصرفي في ضوء إصلاحات البنك المركزي وتطور النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990 – 2023)

#### (1-3) مراحل تطور الجهاز المصرفي المصري

– المرحلة الأولى (1990 – 2001): تضمنت هذه الفترة إصلاحات في الجهاز المصرفي؛ لتعزيز دوره في جذب مزيد من المدخرات وتعبئة الموارد المالية، فضلاً عن الحد من احتكار الحكومة له، وذلك من خلال سياسات التحرير المالي، ففي عام 1990، ألغيت الحدود القصوى لأسعار الفائدة لكل من القطاعين الخاص والعام، ومن ثم حُرِّت أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، فضلاً عن تحرير الرسوم على الخدمات المصرفية (Mohieldin, Hussein & Rostom, 2019)، وقد قرر البنك المركزي المصري ابتداءً من عام 1991 إلزام البنوك بتطبيق متطلبات اتفاقية بازل الأولى Basel I، حيث ألزم البنوك باستيفاء الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وهو 8% (العمرأوي، 2023)، وأعقب ذلك إلغاء أسقف الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في أكتوبر 1992، وفي يوليو 1993 تم إلغاء أسقف الائتمان المصرفي للقطاع العام، وتم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، فضلاً عن تحرير أسعار الفائدة على أذون الخزانة (Mohieldin et al., 2019).

وشرعت الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج الخصخصة بدءاً من عام 1994، وإلغاء القيود التنظيمية، وذلك لحد من درجة التركيز، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في مجال الخدمات المصرفية، بهدف تحسين القدرة التنافسية للجهاز المصرفي، ونتيجة لذلك اتجهت بنوك القطاع العام لبيع ممتلكاتها في البنوك المشتركة لتتحول هذه البنوك إلى بنوك خاصة، مما أدى إلى زيادة ملكية القطاع الخاص لجزء من وحدات الجهاز المصرفي، فضلاً عن أنه بموجب القانون رقم (203) لسنة 1991، تم إقرار مبدأ عدم التمييز بين الشروط والأحكام التي تمنح البنوك بموجبها القروض للشركات المملوكة للدولة عن غيرها من المشروعات الخاصة، مما أدى إلى زيادة نسبة القروض التي تقدمها البنوك إلى القطاع الخاص إلى ما يقرب من نصف إجمالي القروض في عام 2006 (علي، 2024)، وفي عام 1996 قامت الحكومة المصرية بإعادة هيكلة الجهاز المصرفي ليصبح أكثر جاذبية للبنوك الأجنبية للمشاركة في السوق المصرية، حيث قامت بإلغاء السقف البالغ 49% على ملكية الأجانب للبنوك المصرية الخاصة والمشاركة في قانون البنوك والائتمان (Poshakwale & Qian, 2011)، وفي عام 1997 تم السماح للأجانب بإنشاء بنوك جديدة مشتركة في مصر، ويمكن أن تصل الملكية للأجانب في هذه البنوك الجديدة إلى 10%، والسماح لفروع البنوك الأجنبية بممارسة الأعمال المصرفية التقليدية (علي، 2024)، فضلاً عن السماح للأجانب بإنشاء مكاتب تمثيل في مصر، بشرط ألا يوجد جمع بين فرع أجنبي ومكتب تمثيل لنفس البنك (البنك المركزي المصري، 2021).

– المرحلة الثانية (2002 – 2011): بدأت الحكومة المصرية برنامج إصلاح للجهاز المصرفي في عام 2002، والذي هدف إلى تشجيع دخول رؤوس الأموال الخاصة إلى الجهاز المصرفي، فضلاً عن خصخصة أحد أكبر البنوك الأربعة المملوكة للدولة، وهو بنك الإسكندرية، الذي كان يمتلك ما يقرب من 7% من أصول الجهاز المصرفي (Poshakwale & Qian, 2011)، وقد شهد الجهاز المصرفي إصلاحات كبيرة في مطلع الألفية مع



صدور القانون رقم 88 لسنة 2003 الذي أكد على مبدأ عدم التخصص المصرفي؛ أي قيام البنوك بالتحول من العمل وفقاً للمنطق المصرفي التقليدي إلى العمل وفقاً لمنطق البنوك الشاملة، فضلاً عن السماح للبنوك بإنشاء صناديق استثمار تابعة لها (حجازي، 2019)، كما قام مجلس إدارة البنك المركزي المصري في سبتمبر 2004 بوضع خطة شاملة لتطوير الجهاز المصرفي، وتم تقسيمها إلى فترتين (يونس، 2018؛ Reda, 2012):

○ الفترة الأولى (2004-2008): شملت هذه الفترة أربعة محاور لتطوير الجهاز المصرفي، حيث ركز المحور الأول على عمليات دمج طوعي وجبري بين عدد من البنوك أدت إلى انخفاض عدد البنوك العاملة في مصر من 52 بنكاً في يونيو 2005 إلى 40 بنكاً في يونيو عام 2008، ومن ثم إلى 38 بنكاً في يونيو 2015، وبعد قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بالموافقة على اندماج بنك أبوظبي الأول وبنك عودة تحت مسمى "بنك أبوظبي الأول مصر"، أصبح عدد البنوك في مصر 37 بنك في نهاية سبتمبر 2022 (البنك المركزي المصري، 2023)، واهتم المحور الثاني بإعادة هيكلة البنوك التجارية المملوكة للدولة، لتطوير كافة الإدارات والنظم التكنولوجية، واستحداث إدارات جديدة، خاصة إدارة المخاطر، والنظم التكنولوجية، والموارد البشرية، وإجراء مراجعة شاملة للقوائم المالية للبنوك العاملة للأعوام من 2004 وحتى 2008، معاً لتركيز على تقييم جودة الأصول، وتحديد فجوة المخصصات، التي تم تقديرها من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بنحو 55 مليار جنيه مصري في 30 يونيو 2003، وتم تغطيتها بالكامل في 30 يونيو 2010، وأكد المحور الثالث على إنشاء وحدة متابعة للديون المتعثرة، بحيث تقوم البنوك بإنشاء وحدة متابعة بكل منها، كما تم إنشاء وإدارة قاعدة بيانات للعملاء المتعثرين بالجهاز المصرفي، وإنشاء أمانة للتوفيق والتحكيم بالبنك المركزي، وقد قامت وحدات الديون المتعثرة بالبنوك خلال الفترة من أول يناير 2004 إلى 30 سبتمبر 2011 بعمل تسويات بنسبة 90% من الديون غير المنتظمة، وقام المحور الرابع بوضع برنامج استهدف رفع كفاءة الجهاز المصرفي، ورفع كفاءة الكوادر البشرية، والارتقاء بمستوى نظم إدارة المعلومات للحصول على معلومات دقيقة بالسرعة المطلوبة.

○ الفترة الثانية (2009 – 2011): هدفت إلى تطوير الجهاز المصرفي لرفع كفاءته، وزيادة قدرته التنافسية، ومقدرته على إدارة المخاطر، وذلك من خلال إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك المتخصصة، والنهوض بقدرات البنك المركزي المصري الإشرافية والرقابية، بسبب انخفاض المعلومات المتوفرة عن القدرات الائتمانية في أوائل القرن الواحد والعشرين، مما أدى إلى ارتفاع مخاطر الائتمان المصرفي، وعليه ارتفع حجم الائتمان الموجه إلى القطاع العام، نتيجة تخوف الجهاز المصرفي من تقديم الائتمان للقطاع الخاص، مما أوجد أهمية تطوير الرقابة والإشراف، وتوفير المعلومات، فضلاً عن المتابعة الدورية لنتائج المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة البنوك التجارية المملوكة للدولة.

- المرحلة الثالثة (2012 – 2023): قام البنك المركزي المصري بتطبيق مقررات بازل الثانية والثالثة في مصر، وخاصةً المرتبطة بمتطلبات كفاية رأس المال، وإدارة المخاطر (عبد الجواد، 2021)، وذلك خلال الفترة

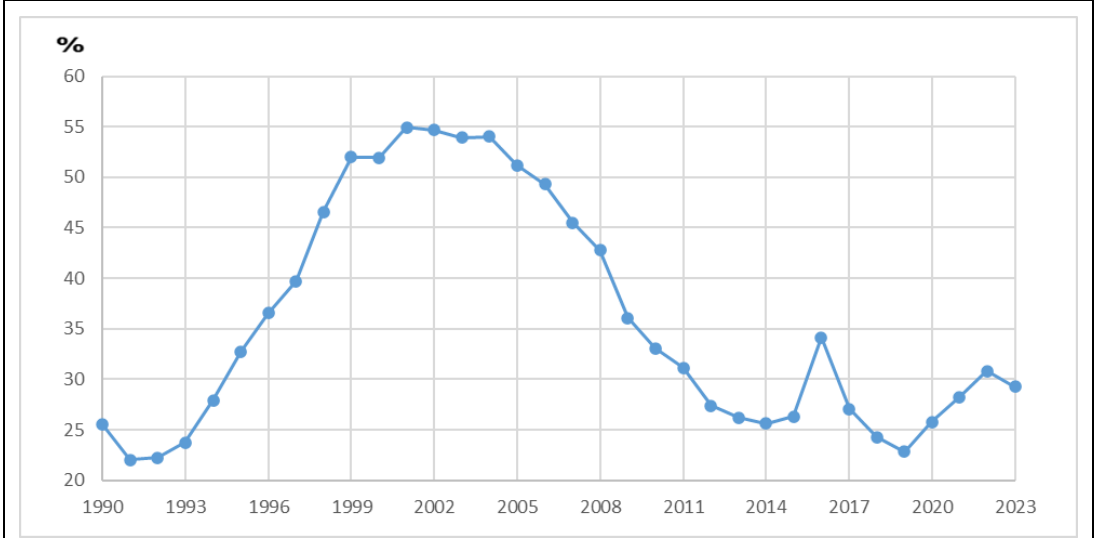
(2012–2022)، ففي عام 2012 تم رفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال، الذي يجب على البنوك العاملة في مصر- فيما عدا فروع البنوك الأجنبية- الالتزام به ليصبح 10%، وفي عام 2014 تم الموافقة على التعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية في إطار تطبيق مقررات بازل III، وتهدف إلى التحقق من مدى كفاءة إدارة أنشطة البنك، بما يحقق الاستخدام الأمثل لموارده، وإدارة أصوله بغرض تجنب الخسائر وتعظيم الأرباح، وفي عام 2016 تم تطبيق الدعامة الثانية لمقررات بازل III، أو ما يعرف بعملية المراجعة الإشرافية والتقييم الداخلي، وذلك بهدف احتفاظ البنوك برأس مال كافٍ لتغطية مختلف أنواع المخاطر، بالإضافة إلى تشجيع البنوك على تطوير أفضل أساليب إدارة المخاطر واستخدامها في رصد وإدارة وقياس ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها، وتؤكد على مسؤولية مجلس الإدارة عن ضمان ذلك، كما تم تطبيق نسب الدعامة التحوطية، في إطار مقررات بازل III لتعزيز متطلبات رأس المال اللازمة لحماية البنوك، فضلاً عن إلزام البنوك بالتعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، والمتضمنة تطبيق نسبة تغطية السيولة بشكل تدريجي لتصل إلى 100% في عام 2019 (البنك المركزي المصري، 2023).

في عام 2017 قام البنك المركزي المصري بتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، وفقاً لحجم البنك، ودرجة ارتباطه بالبنوك الأخرى داخل الدولة، وعدم توافر البدائل للخدمات المالية المقدمة من قبله، ومن ثم تم فرض متطلبات إضافية لرأس المال، لتخفيض احتمالات تعثر هذه البنوك، وفي عام 2018 تم إصدار تعليمات رقابية خاصة بإدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة، وبصفة عامة يتعين على البنك تشكيل لجنة تقوم بوضع استراتيجية خاصة بإدارة الأصول والالتزامات بالبنك، مع متابعة تطبيقها بشكل ملائم، وفي عام 2019 تم إصدار تعليمات رقابية خاصة بإدارة مخاطر التركيز، وتضمنت حدوداً داخلية لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد، أو العميل والأطراف المرتبطة به، بما يعكس درجة المخاطر المسموح بها فيما يتعلق بمخاطر التركيز، وفي عام 2020 تم تطبيق مجموعة الإصلاحات النهائية لمقررات بازل III، بهدف تحقيق إدارة أكثر فاعلية وشمولية لمخاطر التشغيل، وتشمل -على سبيل المثال- اتباع متطلبات نوعية، ومنها: إنشاء إدارة فرعية أو وحدة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تعمل تحت نطاق إدارة المخاطر بالبنك، ويكون من مهامها الأساسية تحديد وقياس ومتابعة مخاطر التشغيل والحد منها والتخفيف من تأثيرها، مع منح البنوك فترة لتوفيق الأوضاع حتى نهاية ديسمبر 2021، وفي عام 2022 تم تطبيق بعض التحسينات في البنوك العاملة في مصر على أسلوب قياس رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، وقد أصدر البنك المركزي المصري في مارس 2023 تعليمات للجهاز المصرفي بشأن مبادرة تمويل الشركات والمنشآت الكبرى والمتوسطة من القطاع الخاص العاملة في الأنشطة الصناعية والزراعية، وأنشطة الطاقة المتجددة، بشريحة تمويلية قيمتها 150 مليار جنيه، وبسعر عائد متناقص يبلغ 11%، وذلك بهدف دعم القطاعات الإنتاجية ورفع كفاءة تخصيص الموارد المالية (البنك المركزي المصري، 2023).

انعكست مراحل تطور الجهاز المصرفي في مصر بصورة واضحة على مؤشرات قياسه، وذلك ما سيتم توضيحه في البند التالي:

## (2-3) مؤشرات تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة (1-2-3) مؤشرات تطور الجهاز المصرفي

- الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي -  
يوضح الشكل التالي رقم (1) تطور هذا المؤشر في مصر خلال فترة الدراسة:



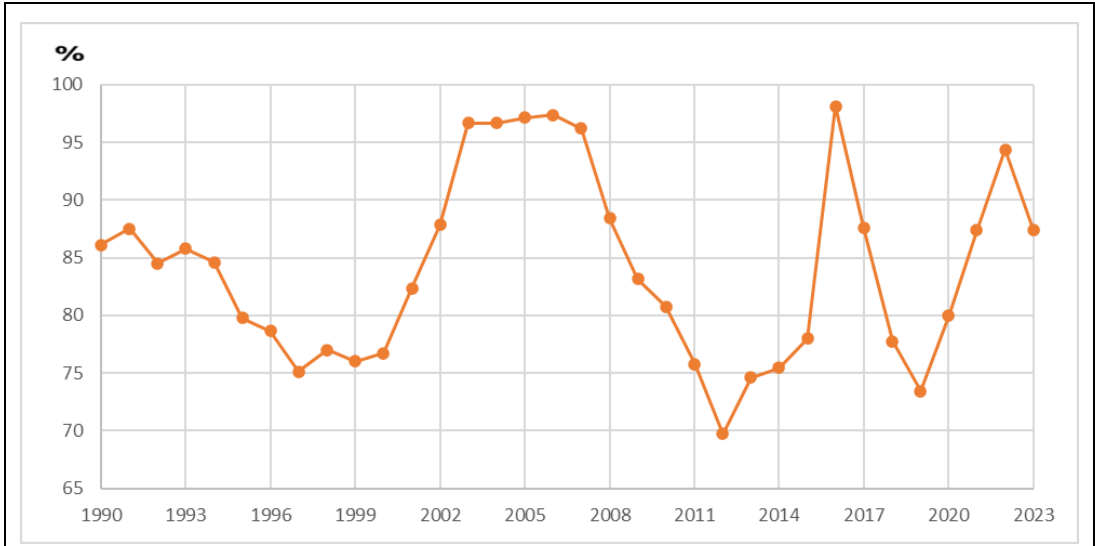
شكل 1: الائتمان المقدم للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1990-2023)

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام بيانات البنك الدولي.

يتضح من الشكل السابق رقم (1) أن مؤشر الائتمان الخاص لم يتخذ اتجاهًا معينًا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 25.5% عام 1990 إلى 54.9% عام 2001، وذلك بسبب الإصلاحات التي حدثت في الجهاز المصرفي خلال فترة التسعينيات، ثم انخفض تدريجيًا منذ عام 2002، بسبب انخفاض المعلومات المتوفرة عن القدرات الائتمانية في أوائل القرن الواحد والعشرين، وبعد البدء في تطبيق مقررات بازل II بحوالي سنتين، بدأ مؤشر الائتمان الخاص يرتفع مرة أخرى تدريجيًا حتى نهاية عام 2016، حيث انخفض مرة أخرى خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي امتد من 11 نوفمبر 2016 وحتى عام 2019، نتيجة فشل البرنامج في تحقيق أهدافه (عبد المجيد والحيطي، 2019)، وقد بدأ مؤشر الائتمان الخاص يرتفع مرة أخرى منذ عام 2020 على الرغم من جائحة كورونا، وذلك لأن الحكومة المصرية تبنت حزمة من الإصلاحات لتمكين القطاع الخاص، وجاء على رأسها خطة الدولة للتخارج من العديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعية من أجل توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص (البنك المركزي المصري، 2022)، وانخفض مؤشر الائتمان الخاص بشكل طفيف في عام 2023، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير في هذا العام، حيث ارتفع معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي من 10.4% في عام 2022 إلى 24.8% في عام 2023 (البنك الدولي، 2024)، مما جعل البنوك أكثر تحفظًا في منح الائتمان في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي.

## – المعرض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الشكل التالي رقم (2) تطور هذا المؤشر في مصر خلال فترة الدراسة:



شكل 2: المعرض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1990-2023)

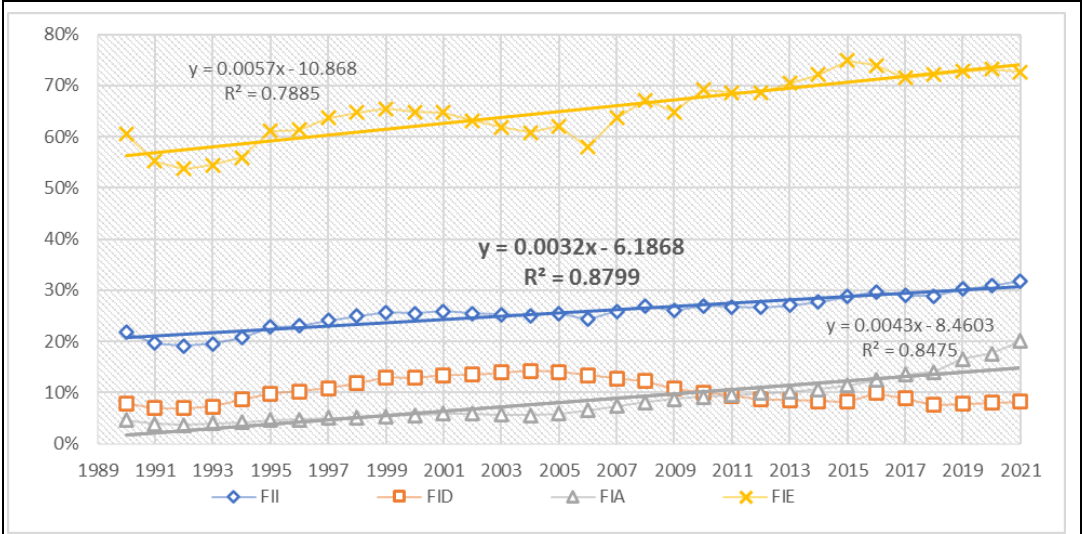
المصدر: إعداد الباحثين باستخدام بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من الشكل السابق رقم (2) أن مؤشر المعرض النقدي بمعناه الواسع (M2) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يتخذ اتجاهًا معينًا خلال فترة الدراسة، ولكنه سجل بصفة عامة نسبة مرتفعة، حيث بلغ حوالي 84% في المتوسط خلال الفترة (1990 – 2023)، ووصل إلى أقصاه في عام 2016 بنحو 98.1%. ويمكن أن يرجع ذلك إلى موافقة البنك المركزي المصري على التعليمات الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة في عام 2016، وتشير نسب السيولة المحلية المرتفعة إلى تزايد دور الجهاز المصرفي في مواجهة الالتزامات المالية، وتزايد دوره في تعبئة المدخرات (نجا، 2016).

## – مؤشر تطور المؤسسات المالية (FII) Financial Institutions Index

هو مؤشر مركب يستند في حسابه إلى ثلاثة مؤشرات فرعية؛ مؤشر العمق المالي (Financial Institutions Depth Index (FID) الذي يقوم حسابه على نسبة كل من الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، وأصول صناديق المعاشات التقاعدية، وأصول صناديق الاستثمار المشتركة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر توفير الخدمة (Financial Institutions Access Index (FIA) الذي يعتمد في حسابه على كل من عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ، وعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ، ومؤشر الكفاءة (Financial Institutions Efficiency Index (FIE) الذي يستند في حسابه إلى كل من هامش الفائدة الصافي Net Interest Margin، وهامش سعر الفائدة Lending-deposits spread، ونسبة الدخل بخلاف الفائدة إلى إجمالي الدخل Non-interest income to total income، ونسبة صافي الربح إلى الأصول، ونسبة صافي الربح إلى حقوق

المملكية، ونسبة تكاليف التشغيل إلى إجمالي الأصول (Svirydzenka, 2016)، وعليه يعكس مؤشرا العمق الماليّ وتوفير الخدمة البُعد الأول لتطور الجهاز المصرفيّ الذي يتمثل في زيادة حجم الموارد الماليّة في الاقتصاد، بينما يعكس مؤشر الكفاءة البُعد الثاني، والذي يتمثل في توجيه الموارد الماليّة نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، وبالتالي يُعد مؤشر تطور المؤسسات الماليّة هو الأكثر شمولاً لقياس تطور الجهاز المصرفيّ، حيث يعكس جميع أبعاده، بينما يعكس كل مؤشر من المؤشرات الجزئية البُعد الأول فقط، ويوضح الشكل التالي رقم (3) اتجاهات المؤشرات الفرعية الثلاثة وتغيرات مؤشر تطور المؤسسات الماليّة في مصر خلال الفترة (1990-2021):



شكل 3: اتجاهات المؤشرات الفرعية الثلاثة وتغيرات مؤشر تطور المؤسسات المالية خلال الفترة (1990-2021)

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي.

يتضح من الشكل السابق رقم (3) ما يلي:

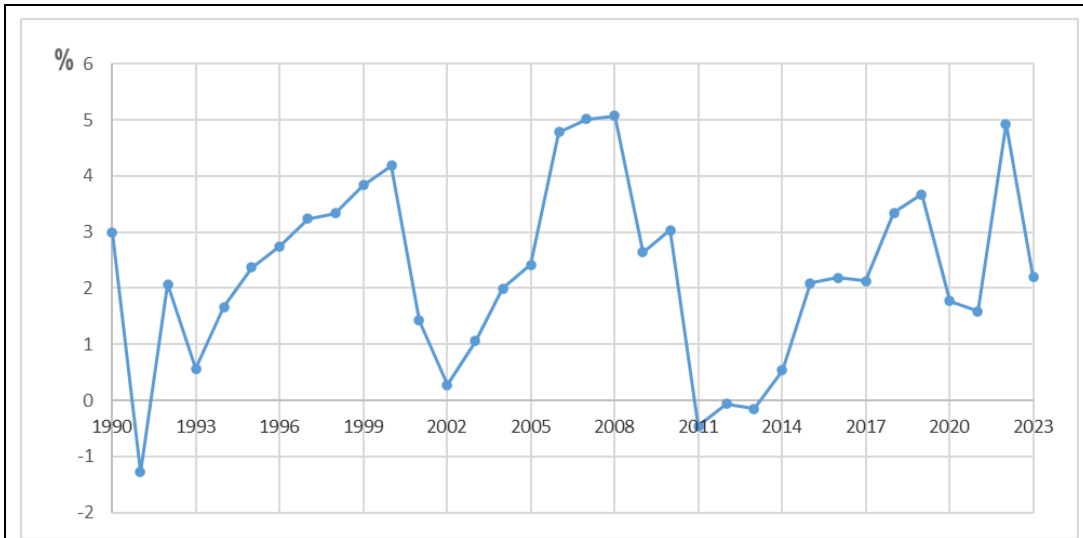
- إن مؤشر الكفاءة جاء الأعلى دائماً بين المؤشرات الفرعية الثلاثة خلال الفترة (1990 – 2021)، ويتبين أن هناك تأثيراً لتغيرات نسبة مؤشر الكفاءة على اتجاه مؤشر تطور المؤسسات الماليّة، فقد أخذ كلاهما في الارتفاع نسبياً بشكل طفيف حتى نهاية عام 2002، وذلك بسبب الإصلاحات التي حدثت في الجهاز المصرفيّ خلال فترة التسعينيات، وشهد كل منهما بعد ذلك انخفاضاً تدريجياً ليصل إلى نحو 57.9% لمؤشر الكفاءة و24.2% لمؤشر تطور المؤسسات الماليّة في عام 2006، ليعاود كل منهما الارتفاع تدريجياً حتى يصل مؤشر الكفاءة إلى حوالي 72.6% في نهاية عام 2021، وقد بلغ قمته بحوالي 74.9% في عام 2015، وقد تبعه مؤشر تطور المؤسسات الماليّة في الارتفاع تدريجياً، ووصل إلى قمته في نهاية عام 2021 بحوالي 31.8%.

- يوضح التحليل الاتجاهي ارتفاع مؤشر تطور المؤسسات الماليّة (FII) في مصر عبر الزمن، كما هو مبين من معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل الموجب، التي تبين ارتفاع مؤشر تطور المؤسسات الماليّة (FII) في مصر

بحوالي 0.32% في المتوسط سنويًا، كما اتسم هذا الارتفاع بالاستقرار عبر الزمن، وذلك ما توضحه ارتفاع قيمة  $(R^2 = 0.8799)$ ، وارتفاع مؤشر الكفاءة (FIE) بحوالي 0.57% في المتوسط سنويًا، كما اتسم هذا الارتفاع بالاستقرار عبر الزمن، وذلك ما توضحه ارتفاع قيمة  $(R^2 = 0.7885)$ ، وارتفاع مؤشر توفير الخدمة (FIA) بحوالي 0.43% في المتوسط سنويًا، كما اتسم هذا الارتفاع أيضًا بالاستقرار عبر الزمن، وذلك ما يوضحه ارتفاع قيمة  $(R^2 = 0.8475)$ ، بينما لم يتخذ مؤشر العمق المالي (FID) اتجاهًا معينًا خلال الفترة (1990 - 2021)، سواء بالصعود أو الهبوط.

### (2-2-3) تطور النمو الاقتصادي في مصر

يوضح الشكل التالي رقم (4) تطور النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة، من خلال متابعة تطور معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1990 – 2023):



شكل 4: تطور معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر خلال الفترة (1990-2023)

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام بيانات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل السابق رقم (4) ما يلي:

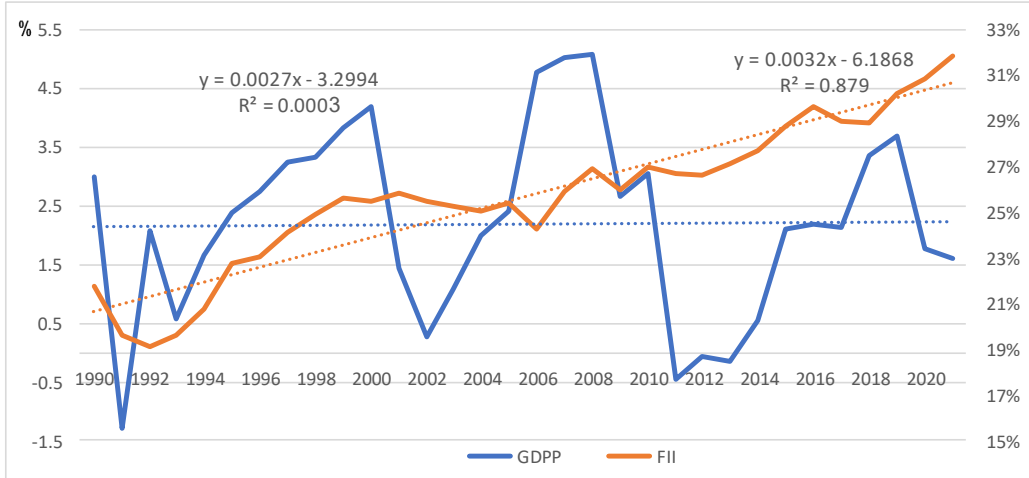
– شهد معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ن م ج) في مصر تقلبًا ملحوظًا، وفقًا للظروف التي مر بها الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990 – 2023)، فلم يتخذ اتجاهًا معينًا سواء بالصعود أو بالهبوط، حيث انخفض من 3% عام 1990 إلى -1.3% عام 1991، ومن ثم ارتفع تدريجيًا ليصل إلى حوالي 4.2% في نهاية عام 2000، ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في التسعينيات، الذي تضمن سياسات التحرير المالي والخصخصة وغيرها من السياسات لدفع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفض مرة أخرى في عامي 2001 و2002، وقد يرجع ذلك إلى بعض الصدمات الداخلية والخارجية، والتي تمثلت أهمها في أحداث 11 سبتمبر 2001، وتحسن أداء الاقتصاد المصري ليرتفع النمو الاقتصادي تدريجيًا

مرة أخرى ليصل إلى حوالي 5.1% في عام 2008، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، ولعل من أهمها سلسلة الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة المصرية خلال هذه الفترة، وشملت تسريع تطبيق برنامج الخصخصة، لتحسين كفاءة الشركات، وتشجيع الاستثمار الخاص، فضلاً عن إدخال تحسينات على بيئة ممارسة الأعمال، والتركيز على جذب التدفقات المتزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (Ingham, Read & Elkomy, 2020).

- أدى وقوع الأزمة المالية العالمية في 23 سبتمبر عام 2008 إلى انخفاض معدل النمو في نصيب الفرد من (ن م ج) ليصل إلى 2.6% في نهاية عام 2009، وتمصر بأحداث ثورة يناير 2011 ليزداد الأمر سوءاً، وقد بدأ الاقتصاد المصري يتعافى مرة أخرى بدايةً من عام 2014، وارتفع معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى حوالي 2.1% في نهاية عام 2015، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مساهمات قطاعات: السياحة، والتشييد والبناء، وقناة السويس (البنك المركزي المصري، 2015)، وقد انخفض مرة أخرى في أعقاب أزمة كورونا، فاتخذت السلطات المصرية سلسلة من التعديلات على السياسات القائمة، كاستجابة للصدمات المتزامنة، مما أدى إلى تحسن أداء النشاط الاقتصادي خلال عام 2022، ولكن تأثر النشاط الاقتصادي سلبيًا بالصدمات العالمية المتداخلة في عام 2023، والاختناقات في سلاسل الإمداد المحلية، وضعف المعروض من العملة الأجنبية أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 2.2% في عام 2023 (Gatti, Bennett, Assem, 2023). Lotfi, Mele, Suvanov & Islam, 2024).

### (3-3) تطور العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في مصر

يوضح الشكل التالي رقم (5) تطور العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، من خلال متابعة تطور العلاقة بين معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر تطور المؤسسات المالية في مصر خلال الفترة (1990-2021):



شكل 5: تطور العلاقة بين معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر تطور المؤسسات المالية في مصر خلال الفترة (1990-2021)

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

يتضح من الشكل السابق رقم (5) ما يلي:

- انخفض معدل النمو في نصيب الفرد من (ن م ج) من 3% عام 1990 إلى 1.3% عام 1991، ويمكن أن يرجع ذلك إلى انخفاض مؤشر تطور المؤسسات المالية، حيث انخفض من 21.8% عام 1990 إلى 19.6% عام 1991.
- ارتفع معدل النمو في نصيب الفرد من (ن م ج) من 1.26% في المتوسط خلال الفترة (1990 – 1992) إلى 2.74% في المتوسط خلال الفترة (1993 – 2000)، ويمكن أن يرجع ذلك إلى ارتفاع مؤشر تطور المؤسسات المالية، حيث ارتفع من 20% في المتوسط خلال الفترة (1990 – 1992) إلى 23.5% في المتوسط خلال الفترة (1993 – 2000).
- انخفض معدل النمو في نصيب الفرد من (ن م ج) في عامي 2001 و2002، ويمكن أن يرجع ذلك إلى انخفاض مؤشر تطور المؤسسات المالية خلال نفس العامين.
- ارتفع معدل النمو في نصيب الفرد من (ن م ج) خلال الفترة (2003 – 2008) وسجل حوالي 3.4% في المتوسط، ويمكن أن يرجع ذلك إلى ارتفاع مؤشر تطور المؤسسات المالية خلال نفس الفترة، حيث سجل حوالي 25.5% في المتوسط.
- انخفض معدل النمو في نصيب الفرد من (ن م ج) خلال الفترة (2009 – 2013) وسجل حوالي 1% في المتوسط، على الرغم من ارتفاع مؤشر تطور المؤسسات المالية خلال نفس الفترة، حيث سجل حوالي 26.7% في المتوسط، ويمكن أن يرجع الانخفاض في معدل النمو في نصيب الفرد من (ن م ج) خلال هذه



الفترة إلى الأزمة الماليّة العالمية التي بدأت في نهاية عام 2008، والتي تبعها الثورة المصريّة في يناير عام 2011.

- ارتفع معدل النمو في نصيب الفرد من (ن م ج) خلال الفترة (2014 - 2019) وسجل حوالي 2.33% في المتوسط، ويمكن أن يرجع ذلك إلى ارتفاع مؤشر تطور المؤسسات الماليّة خلال نفس الفترة، حيث سجل حوالي 29% في المتوسط.

- انخفض معدل النمو في نصيب الفرد من (ن م ج) في عامي 2020 و2021، على الرغم من ارتفاع مؤشر تطور المؤسسات الماليّة خلال نفس العامين، ويمكن أن يرجع ذلك إلى جائحة كورونا التي كان لها تأثير سلبي على مجريات النشاط الاقتصاديّ.

- يوضح التحليل الاتجاهي ارتفاع معدل النمو الاقتصاديّ عبر الزمن، كما هو مبين من معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل الموجب، حيث تبين ارتفاع معدل النمو الاقتصاديّ بحوالي 0.27% في المتوسط سنويًا، ولكن اتسم هذا الارتفاع بعدم الاستقرار والتقلبات عبر الزمن كما يوضحه انخفاض قيمة  $R^2 = 0.0003$ ، كما يوضح التحليل الاتجاهي ارتفاع مؤشر تطور المؤسسات الماليّة (FII) عبر الزمن، كما هو مبين من معادلة خط الاتجاه العام ذات الميل الموجب، حيث تبين ارتفاع مؤشر تطور المؤسسات الماليّة (FII) في مصر بحوالي 0.32% في المتوسط سنويًا، كما اتسم هذا الارتفاع بالاستقرار عبر الزمن، وذلك ما توضحه ارتفاع قيمة  $(R^2 = 0.8799)$ .

#### (4) نموذج قياسي لتقدير أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصاديّ في مصر خلال الفترة (1990 – 2023)

##### (1-4) توصيف النموذج

يركز هذا القسم على تحديد الصيغة القياسية للنموذج استنادًا إلى الأساس النظري، فضلًا عن تحديد المتغيرات التي يتم إدراجها بالنموذج، والتعريف بمؤشرات قياسها، ومن ثم تحديد التوقعات القبلية لها، ومصادر بيانات هذه المتغيرات، فضلًا عن بيان الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج، ومصفوفة معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات، وذلك على النحو التالي:

يستند النموذج القياسي إلى الأساس النظري لدالة إنتاج كوب-دوجلاس Cobb-Douglas Production Function، والتي تمثل العلاقة بين عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) كمتغيرات مستقلة والكمية المنتجة كمتغير تابع خلال فترة زمنية معينة (Tsounis & Vlachvei, 2018)، ويقوم البحث الحالي بتوسيعها لتشمل تطور الجهاز المصرفي، فضلًا عن بعض المتغيرات الأخرى التي تُستخدم كمتغيرات ضابطة للنموذج، حيث تعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصاديّ في مصر بناءً على كلٍ من الأدب الاقتصاديّ النظري والتطبيقي، وذلك بهدف تقدير معاملات أكثر دقة ومعنوية قدر المستطاع، بما يتوافق مع البيانات المتاحة عن مصر، وعليه تستند الدراسة إلى العلاقة الدالية بين المتغيرات الموضحة في الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$GDPP = f(FII, L, K, TO, INF) \dots \dots \dots (1)$$

ويمثل النموذج القياسي للدراسة دالة الإنتاج في صورة لوغاريتمية خطية مزدوجة، وعليه تكون معادلة النموذج على النحو التالي:

$$\ln GDPP_t = \alpha + \beta_1 \ln FII_t + \beta_2 \ln L_t + \beta_3 \ln K_t + \beta_4 \ln TO_t + \beta_5 \ln INF_t + u_t \dots \dots \dots (2)$$

تُعد الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة المستخدمة في المعادلة رقم (2) ذات أهمية خاصة، إذ تُقدّر معاملات الدالة في هذه الصورة المبسطة، وعليه تمثل المعلمات المُقدرة وفقًا لهذا الشكل المرونات، الأمر الذي يسهل تحديد وتفسير التأثير النسبي لكلٍ من المتغير التفسيري والمتغيرات الضابطة على المتغير التابع دون التأثير بوحدة القياس الخاصة بكل متغير، فضلاً عن أن الصيغة اللوغاريتمية تجعل الانحراف المعياري لمتغيرات النموذج أقل مقارنةً باستخدام المتغيرات في صورتها العادية، وبذلك يتفادى وجود قيم متطرفة Outliers تؤدي إلى نتائج غير دقيقة بين المتغير التابع والمتغير التفسيري، أو المتغير الضابط الذي تحتوي مشاهداته على قيم متطرفة، وقد تم التوصل إلى أفضل النتائج في ظل المؤشرات التي تم الاستقرار عليها وفقًا للمعادلة رقم (2)، وفيما يلي سوف يتم استعراض رموز المتغيرات والمؤشرات التي تُقاس بها، فضلاً عن التوقعات القبلية للمتغير التفسيري والمتغيرات الضابطة وأثرها على النمو الاقتصادي في مصر بما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية، وذلك على النحو التالي:

– **GDPP** النمو الاقتصادي: يُقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مُقدراً بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2015، ويمثل المتغير التابع للدراسة.

– **FII** تطور الجهاز المصرفي: يُقاس بمؤشر تطور المؤسسات المالية، ويمثل المتغير التفسيري للدراسة، ومن المتوقع أن يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي؛ أي أن حدوث زيادة في تطور الجهاز المصرفي وفقاً لمؤشر قياسه تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

– **L** عنصر العمل: يُقاس بإجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان من 15 عام فأكثر، ويُعد متغيراً ضابطاً للنموذج القياسي، حيث يعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج، ومن المتوقع أن يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي؛ أي أن زيادة نسبة السكان الموظفين في الدولة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

– **K** عنصر رأس المال: يُقاس بإجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المتغير متغير ضابط للنموذج القياسي، حيث يعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج، ومن المتوقع أن يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي؛ أي أن زيادة نسبة تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

– **TO** Trade Openness الانفتاح التجاري: يُقاس بنسبة إجمالي صادرات وواردات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة قيمته تعني زيادة انفتاح الدولة على العالم الخارجي، والعكس صحيح،

ويعتبر أحد المتغيرات الأساسية التي تؤثر في النمو الاقتصادي في مصر، وبالتالي تم إدخاله في النموذج القياسي كأحد المتغيرات الضابطة لتحسين دقة المعلمات المقدرة ورفع القدرة التفسيرية للنموذج، ومن المتوقع أن يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، أي أن زيادة نسبة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، والعكس صحيح، حيث خلصت معظم الدراسات التطبيقية عن مصر على أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي (Youssef, 2023).

**INF Inflation التضخم:** يُقاس بمعامل مكمش الناتج المحلي الإجمالي، وهو نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، ويعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي في مصر، وبالتالي تم إدخاله في النموذج القياسي كأحد المتغيرات الضابطة، ومن المتوقع أن يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي، أي أن زيادة التضخم تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، والعكس صحيح، حيث خلصت معظم الدراسات التطبيقية على أن التضخم يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي في مصر (Sallam, 2016).

يعتمد هذا البحث على استخدام بيانات ثانوية في صورة سلسلة زمنية سنوية، وقد تم الحصول على جميع البيانات من خلال مؤشرات التنمية الدولية World Development Indicators (WDI) الصادرة عن البنك الدولي عام 2024، فيما عدا مؤشر تطور المؤسسات المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لقياس تطور الجهاز المصرفي، ويشمل نحو 183 دولة منها مصر، وقد تم إعداده من قبل صندوق النقد الدولي حتى نهاية عام 2021 عند إعداد البحث الحالي، لذلك تم توليد بيانات آخر عامين من خلال معادلة خط الاتجاه العام بعد التأكد من اتسام السلسلة الزمنية للمؤشر بالاستقرار عبر الزمن. يوضح الجدول التالي رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج:

جدول 1: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	LNGDPP	LNFI	LNL	LNK	LNT0	LNINF
Mean	7.954536	-1.356301	3.731407	2.901171	3.820506	2.16313
Median	7.973413	-1.351277	3.739359	2.901269	3.795275	2.304432
Maximum	8.337496	-1.144281	3.813969	3.36434	4.27222	3.385017
Minimum	7.5944	-1.654159	3.645528	2.555511	3.396418	-0.083995
Std. Dev.	0.230701	0.134501	0.043005	0.166472	0.224823	0.737649
Skewness	-0.09273	-0.570986	-0.245586	0.214272	0.10189	-1.036622
Kurtosis	1.744179	2.815223	2.324194	3.527995	2.288085	4.305245
Jarque-Bera	2.282932	1.895844	0.988781	0.655106	0.776829	8.502848
Probability	0.319351	0.387545	0.609943	0.720685	0.678131	0.014244
Observations	34	34	34	34	34	34

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews, 12).

يتضح من الجدول السابق رقم (1) ما يلي:

– تتميز جميع بيانات متغيرات النموذج بانخفاض انحرافها المعياري Standard Deviation، حيث تقرب جميع الانحرافات المعيارية لها من الصفر، وبالتالي تتمركز جميع قيم المشاهدات حول وسطها الحسابي، وبالتالي تتميز باندماجها مع بعضها البعض وانخفاض درجة ثقلها وعدم وجود قيم متطرفة بالسلسلة الزمنية الخاصة بكل متغير.

– إن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5% ( $P\text{-Value} > 0.05$ ) لجميع المتغيرات، فيما عدا التضخم، وعليه نستنتج أن بيانات السلاسل الزمنية لكل متغير من متغيرات النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً Normally Distributed، فيما عدا بيانات السلسلة الزمنية الخاصة بالتضخم تكون ملتوية التواءً سالباً Negatively Skewed، وذلك يعني أن معظم القيم في السلسلة الزمنية الخاصة بالتضخم ترتفع عن وسطها الحسابي، وقد يرجع ذلك إلى الصدمات الاقتصادية التي مرت بها مصر خلال فترة السلسلة الزمنية، والتي أثرت بشكل كبير على التضخم.

يوضح الجدول التالي رقم (2) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج:

جدول 2: مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج

	LNGDPP	LNFI	LNL	LNK	LNT0	LNINF
LNGDPP	1					
LNFI	0.933356037	1				
LNL	-0.466438459	-0.527818565	1			
LNK	-0.628560622	-0.601460382	0.491280943	1		
LNT0	-0.484344913	-0.629130052	0.465517883	0.586414012	1	
LNINF	0.232205193	-0.006391669	0.045246185	-0.084808126	0.31744516	1

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

يلاحظ من الجدول السابق رقم (2) ما يلي:

– تتراوح قيم معامل الارتباط بين المتغير التفسيري والمتغيرات الضابطة، وبين المتغيرات الضابطة وبعضها البعض بين (0.006 – 0.629)، لذلك يتراوح الارتباط بينهم من الضعيف إلى المتوسط، وعليه يمكننا الإقرار بضعف احتمالية معاناة النموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، وذلك لعدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات؛ أي قيمته أكبر من أو تساوي 0.9 (Gujarati, 2021).

– توجد علاقة اقتران طردية قوية بين التغير في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والتغير في المتغير التفسيري (تطور الجهاز المصرفي) عن وسطهما الحسابي، حيث تساوي قيمة معامل الارتباط بينهما 0.93.

#### (2-4) تحديد المنهج القياسي الملائم في تقدير المعلمات الخاصة بالنموذج

يعتمد هذا البحث على توظيف نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) لتقدير العلاقات بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير، والذي يعتمد على إدخال عدد من فترات الإبطاء لكلٍ من المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية ضمن نموذج الانحدار، وذلك لأن المتغيرات الاقتصادية نادرًا ما ينعكس تأثيرها الكلي بشكل فوري على بعضها البعض، ويستند هذا النموذج على فكرة وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج يمكن من خلاله الوصول إلى قيم توازنية للمعلمات المقدرة للنموذج في الأجل الطويل، وذلك على شرط ألا تكون رتبة تكامل متغيرات النموذج أعلى من الدرجة الأولى (Gujarati & Porter, 2009)، ويمكن وضع المعادلة (2) في صورة قابلة للتقدير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة في الأجلين الطويل والقصير معًا على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \Delta \ln GDP_t = & \alpha + \gamma \ln GDP_{t-1} + \delta_1 \ln FII_{t-1} + \delta_2 \ln L_{t-1} + \delta_3 \ln K_{t-1} \\ & + \delta_4 \ln TO_{t-1} + \delta_5 \ln INF_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho-1} \lambda_{1i} \Delta \ln GDP_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{q-1} \lambda_{2i} \Delta \ln FII_{t-i} + \sum_{i=0}^{s-1} \lambda_{3i} \Delta \ln L_{t-i} + \sum_{i=0}^{n-1} \lambda_{4i} \Delta \ln K_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^{m-1} \lambda_{5i} \Delta \ln TO_{t-i} + \sum_{i=0}^{v-1} \lambda_{6i} \Delta \ln INF_{t-i} + u_t \dots (3) \end{aligned}$$

في المعادلة السابقة رقم (3) تشير  $\Delta$  إلى الفروق الأولى لكل متغير، وتشير  $\alpha$  إلى ثابت الدالة، بينما تشير  $\rho$   $q$   $s$   $n$   $m$   $v$  إلى العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لكل متغير، وتمثل  $\lambda_i$  معلمات الأجل القصير، بينما تُشير  $\delta_1$   $\delta_2$   $\delta_3$   $\delta_4$   $\delta_5$  إلى مضاعفات الأجل الطويل التي تُستخدم في اشتقاق معلمات الأجل الطويل.

#### (3-4) اختبار مدى استقرار المتغيرات بالنموذج وتحديد رتبة تكاملها

يوضح الجدول التالي رقم (3) النتائج الموجزة لاختبار جذر الوحدة سواء للمتغيرات في صورتها الأصلية أو بعد أخذ الفرق الأول لها في حالة عدم استقرارها في صورتها الأصلية، وذلك من خلال اختباري ديكي-فولر الموسع (ADF)، وفيليبس-بيرون (PP):

جدول 3: نتائج اختبارات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

ديكي- فولار الموسع (ADF)

رتبة المتغير (I)	المتغير في الفرق الأول $1^{st}$ Difference			المتغير في وضعه الأصلي Level			المتغير
	None	Constant	Constant & Trend	None	Constant	Constant & Trend	
	t-Statistic	t-Statistic	t-Statistic	t-Statistic	t-Statistic	t-Statistic	
	Prob.*	Prob.*	Prob.*	Prob.*	Prob.*	Prob.*	
1	-1.546316 (0.1129)	-3.654812 (0.01)	-3.521493 (0.0539)	3.184748 (0.9993)	-0.708985 (0.8304)	-2.884659 (0.1804)	ln GDPP
1	-5.161693 (0.0000)	-5.926262 (0.0000)	-5.870020 (0.0002)	-1.750233 (0.076)	-0.623202 (0.852)	-2.356604 (0.394)	ln FII
1	-5.892035 (0.0000)	-5.774963 (0.0000)	-5.635579 (0.0003)	-0.639553 (0.4325)	-2.418606 (0.1446)	-2.279537 (0.4328)	ln L
0	-4.581015 (0.0000)	-4.646195 (0.0008)	-4.418709 (0.0071)	-1.405176 (0.1459)	-2.735034 (0.0790)	-3.619094 (0.0450)	ln K
1	-4.469458 (0.0001)	-4.441932 (0.0013)	-4.371859 (0.0079)	-0.456481 (0.5096)	-2.574756 (0.1085)	-2.647311 (0.2636)	ln TO
1	-6.533718 (0.0000)	-6.424023 (0.0000)	-6.447597 (0.0000)	-0.723180 (0.3957)	-2.766080 (0.0742)	-3.010660 (0.1446)	ln INF

فيليبس- بيرون (PP)

رتبة المتغير (I)	المتغير في الفرق الأول $1^{st}$ Difference			المتغير في وضعه الأصلي Level			المتغير
	None	Constant	Constant & Trend	None	Constant	Constant & Trend	
	t-Statistic	t-Statistic	t-Statistic	t-Statistic	t-Statistic	t-Statistic	
	Prob.*	Prob.*	Prob.*	Prob.*	Prob.*	Prob.*	
1	-1.519106 (0.1188)	-3.654812 (0.0100)	-3.521493 (0.0539)	5.923953 (1.000)	0.214480 (0.9695)	-2.451641 (0.3483)	ln GDPP
1	-5.155973 (0.0000)	-6.003521 (0.0000)	-5.870020 (0.0002)	-1.666832 (0.0897)	-0.674618 (0.8395)	-2.665650 (0.2562)	ln FII
1	-5.847303 (0.0000)	-5.740444 (0.0000)	-5.613669 (0.0003)	-0.639553 (0.4325)	-2.563625 (0.1105)	-2.545961 (0.3057)	ln L
1	-4.535836 (0.0000)	-4.609781 (0.0008)	-4.271188 (0.0100)	-1.351393 (0.1603)	-2.798752 (0.0695)	-3.393544 (0.0695)	ln K
1	-4.378181 (0.0001)	-4.353428 (0.0017)	-4.262894 (0.0103)	-0.453413 (0.5108)	-1.886033 (0.3345)	-2.196026 (0.4761)	ln TO
1	-7.079173 (0.0000)	-6.928489 (0.0000)	-7.193497 (0.0000)	-0.523308 (0.4823)	-2.770918 (0.0734)	-2.996772 (0.1482)	ln INF

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على نتائج البرنامج الإحصائي (EViews, 12). وباستخدام بيانات متغيرات الدراسة.

يتضح من الجدول السابق رقم (3) أن اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر قياس كل متغير من متغيرات النموذج بات مستقرًا بعد أخذ الفرق الأول له وفقًا لاختبار ديكي-فولار الموسع، وذلك عند مستوى معنوية 1%، فيما عدا اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر قياس عنصر رأس المال، حيث جاء مستقرًا في صورته الأصلية، وذلك في ظل وجود كلٍ من الحد الثابت والاتجاه عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)، فيما عدا عنصر رأس المال فهو مستقر أو متكامل من الدرجة الصفرية (0)، ووفقًا لاختبار فيليبس-بيرون، بات اللوغاريتم الطبيعي لمؤشرات قياس جميع متغيرات النموذج مستقرًا بعد أخذ الفرق الأول له، وذلك عند مستوى معنوية 1%، وهو ما يعني أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)، ونستنتج من ذلك أنه لا يوجد أي متغير له رتبة تكامل أعلى من الدرجة الأولى.

#### (4-4) اختبار التكامل المشترك Co-integration Test

يوضح الجدول التالي رقم (4) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج:

جدول 4: نتائج اختبار الحدود Bounds Test للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic:	Value:	Signif.	Lower Bound Value I(0)	Upper Bound Value I(1)
F-statistic	17.34685	10%	2.75	3.79
		5%	3.12	4.25
		2.50%	3.49	4.67
		1%	3.93	5.23

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

يتضح من الجدول السابق رقم (4) أن قيمة إحصائية F المحسوبة (17.34685) أكبر من القيمة الحرجة القصوى (5.23) عند مستوى معنوية 1%، وعليه نرفض فرض العدم بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ونقبل الفرض البديل: أي أن هناك علاقة فعلية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وبالتالي يمكن تقدير القيم التوازنية لمعاملات النموذج بالأجل الطويل.

#### (4-5) تقدير العلاقات الكمية في الأجلين الطويل والقصير وتفسيرها

##### (1-5-4) تقدير العلاقات الكمية في الأجل الطويل وتفسيرها

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يتم تقدير علاقات الأجل الطويل للتعرف على أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر في الأجل الطويل، وتتمثل الصيغة العامة لمعادلة الأجل الطويل وفقًا لنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) فيما يلي:

$$\ln GDPP_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \gamma_i \ln GDPP_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_{1i} \ln FII_{t-i} + \sum_{i=0}^s \delta_{2i} \ln Lt_{-i} + \sum_{i=0}^n \delta_{3i} \ln K_{t-i} + \sum_{i=0}^m \delta_{4i} \ln TO_{t-i} + \sum_{i=0}^v \delta_{5i} \ln INF_{t-i} + u_t \dots \dots (4)$$

في المعادلة السابقة رقم (4) تشير  $v$   $n$   $s$   $q$   $p$  إلى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني لكل متغير، والتي تم تحديدها لتكون فترة إبطاء واحدة للمتغير التابع وثلاث فترات إبطاء للمتغير التفسيري ولكل متغير من المتغيرات

الضابطة بناءً على أفضل النتائج التي تم التوصل إليها، ويتم الحصول على معاملات الأجل الطويل من خلال الصيغة التالية:  $\beta = \frac{\sum_{i=0}^q \delta_i}{1 - \sum_{i=1}^p \gamma_i}$ ، وهي تعبر عن التأثير الكلي للمتغير التفسيري على المتغير التابع في الأجل الطويل بعد استبعاد الجزء المُفسر بواسطة القيم السابقة للمتغير التابع، ويوضح الجدول التالي رقم (5) نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقاً لنموذج (ARDL):

جدول 5: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقاً لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFI	0.297541	0.048471	6.138554	0.0003*
LNL	0.499135	0.038187	13.07068	0.0000*
LNK	0.138685	0.011982	11.57484	0.0000*
LNTO	0.06696	0.009155	7.314034	0.0001*
LNINF	-0.014806	0.003464	-4.27357	0.0027*
<b>R<sup>2</sup></b>				0.999955
<b>Adj. R<sup>2</sup></b>				0.999832
<b>F-Statistic</b>				8101.346
<b>(P-Value)</b>				(0.0000)

\* indicates that the variable is statistically significant at 1% significance level

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews, 12).

اعتماداً على النتائج المبينة في الجدول السابق رقم (5) يمكن صياغة معادلة الانحدار المُقدرة في الأجل الطويل في شكلها النهائي القابل للتفسير في الصورة التالية:

$$\ln GDP_t = 0.2975 \ln FI_t + 0.4991 \ln L_t + 0.1387 \ln K_t + 0.0670 \ln TO_t - 0.0148 \ln INF_t + u_t \dots \dots \dots (5)$$

*se*      0.048                      0.038                      0.012                      0.009  
 0.003

يمكن تفسير نتائج العلاقة المُقدرة في الأجل الطويل بالاعتماد على قيمة وإشارة كل معلمة من معاملات النموذج الموضحة في الجدول رقم (5)، وفي المعادلة السابقة رقم (5)، وذلك على النحو التالي:

- يتضح من إشارة المعلمة المُقدرة لتطور الجهاز المصرفي (ln FI) أن تطور الجهاز المصرفي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي (ln GDP)، وتشير قيمتها إلى أن زيادة تطور الجهاز المصرفي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.2975%، وقد تحقق ذلك التأثير عند مستوى معنوية 1%، وقد يُعزى هذا التأثير إلى ثلاث قنوات رئيسية: أولها ما يترتب على تطور الجهاز المصرفي من تقليل الفرق بين سعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الاقتراض، بسبب عمليات التحرير المالي التي تعمل على رفع درجة المنافسة بين البنوك، وعليه يزداد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فتزداد الاستثمارات الخاصة، فضلاً عن زيادة الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري من قبل القطاع العائلي، وعليه ترتفع الإنتاجية ويزداد النمو الاقتصادي، وثانيها أن الجهاز المصرفي المتطور يؤدي إلى زيادة الرقابة وتوفير المعلومات حول المشروعات



الاستثمارية المبتكرة، وبالتالي زيادة توجيه الموارد المالية للمشروعات الأكثر ربحية، ورفع كفاءة تخصيص رؤوس الأموال وزيادة النمو الاقتصادي، وثالثها أن الجهاز المصرفي المتطور يعمل على تحسين إمكانيات التأمين ضد المخاطر، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات وتشجيع البحث والتطوير، وبالتالي زيادة الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي.

- يتضح من إشارة المعلمة المقدرة لعنصر العمل (In L) أن عنصر العمل يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، وتشير قيمتها إلى أن زيادة عنصر العمل بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.4991%. وقد تحقق ذلك التأثير عند مستوى معنوية 1%، ويُعزى ذلك إلى أن عنصر العمل أحد أهم عناصر الإنتاج، فيترتب على زيادة نسبة السكان الموظفين في الدولة حدوث زيادة في الإنتاج، ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.

- يتضح من إشارة المعلمة المقدرة لعنصر رأس المال (In K) أن عنصر رأس المال يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، وتشير قيمتها إلى أن زيادة عنصر رأس المال بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.1387%. وقد تحقق ذلك التأثير عند مستوى معنوية 1%، ويُعزى ذلك إلى أن عنصر رأس المال أحد أهم عناصر الإنتاج، فيترتب على زيادة رأس المال في الدولة حدوث زيادة في الإنتاج، ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.

- يتضح من إشارة المعلمة المقدرة للانفتاح التجاري (In TO) أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، وتشير قيمتها إلى أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.067%. وقد تحقق ذلك التأثير عند مستوى معنوية 1%، وقد يُعزى ذلك إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة وخلق بيئة تنافسية، فضلاً عن تراكم رأس المال المادي من خلال توفير المدخلات المستوردة؛ الأمر الذي يعمل على زيادة عوائد الابتكارات للمنتجين المحليين عن طريق زيادة الحجم الفعال للسوق، ورفع الإنتاجية ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.

- يتضح من إشارة المعلمة المقدرة للتضخم (In INF) أن التضخم يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي، وتشير قيمتها إلى أن زيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.0148%. وقد تحقق ذلك عند مستوى معنوية 1%، وقد يُعزى ذلك إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعليه ينخفض تراكم رأس المال ومن ثم النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن تآكل القوة الشرائية للأفراد يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد، مما يجعل الشركات أقل ميلاً للاستثمار في الأصول طويلة الأجل، كما يمكن أن يؤدي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات، حيث تصبح الصادرات أقل تنافسية بسبب ارتفاع أسعارها المحلية، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

- ترتفع المقدرة التفسيرية للنموذج المقدّر، حيث تظهر قيمة كل من معامل التحديد  $R^2$  ومعامل التحديد المعدل  $Adj. R^2$  أن التغيرات في اللوغاريتم الطبيعي للمتغير التفسيري والمتغيرات الضابطة مُجمعة تُفسر نحو 99.98% تقريباً من التغيرات في اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،

مما يدل على ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج، كما أن إحصائية F للنموذج المُقدر مرتفعة (F-Statistic = 8101.346) ومعنوية عند مستوى معنوية 1% مما يدل على جودة تقدير النموذج.

#### (2-5-4) تقدير العلاقات الكمية في الأجل القصير وتفسيرها

يهدف هذا البند إلى تقدير معلمات الأجل القصير للتعرف على أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر في الأجل القصير، وتمثل الصيغة العامة لمعادلة الأجل القصير وفقاً لنموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) فيما يلي:

$$\Delta \ln GDP_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \lambda_{2i} \Delta \ln FII_{t-i} + \sum_{i=0}^{s-1} \lambda_{3i} \Delta \ln L_{t-i} + \sum_{i=0}^{n-1} \lambda_{4i} \Delta \ln K_{t-i} + \sum_{i=0}^{m-1} \lambda_{5i} \Delta \ln TO_{t-i} + \sum_{i=0}^{v-1} \lambda_{6i} \Delta \ln INF_{t-i} + \omega ECT_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (6)$$

يتضح من المعادلة السابقة رقم (6) أن فترات الإبطاء المثلى تقل في نموذج الأجل القصير عن الأجل الطويل بفترة واحدة، ويُمثل ECT حد تصحيح الخطأ، بينما تشير  $\omega$  إلى معامل سرعة التعديل، ويمثل النسبة التي يتم تعديلها كل فترة من اختلال التوازن في الفترة السابقة، ويوضح الجدول التالي رقم (6) نتائج تقدير معلمات الأجل القصير وفقاً لنموذج تصحيح الخطأ (ECM):

جدول 6: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير وفقاً لنموذج ECM

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.460725	0.418097	13.06092	0.0000*
D(LNFII)	0.071349	0.018096	3.942842	0.0043*
D(LNFII(-1))	-0.077884	0.02244	-3.470756	0.0084*
D(LNFII(-2))	-0.083995	0.021518	-3.903536	0.0045*
D(LNL)	0.281308	0.022103	12.7271	0.0000*
D(LNL(-1))	-0.127168	0.035028	-3.630449	0.0067*
D(LNL(-2))	-0.066785	0.02194	-3.043998	0.016**
D(LNK)	0.059097	0.004994	11.83289	0.0000*
D(LNK(-1))	-0.045967	0.008145	-5.643504	0.0005*
D(LNK(-2))	-0.047222	0.008287	-5.698203	0.0005*
D(LNTO)	-0.023841	0.006551	-3.639123	0.0066*
D(LNTO(-1))	-0.025889	0.007277	-3.557431	0.0074*
D(LNTO(-2))	0.015585	0.005674	2.746825	0.0252**
D(LNINF)	0.00646	0.001169	5.525161	0.0006*
D(LNINF(-1))	0.014102	0.001658	8.507714	0.0000*

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNINF(-2))	0.00174	0.001115	1.560517	0.1573
CointEq(-1)*	-0.994744	0.076489	-13.00507	0.0000*
$R^2$				0.991254
Adj. $R^2$				0.979817
F-Statistic				86.67033
(P-Value)				(0.0000)

\*, \*\* indicates that the variable is statistically significant at 1%, 5% significance level, respectively

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام نتائج البرنامج الإحصائي (EViews, 12).

### يُلاحظ من الجدول السابق رقم (6) ما يلي:

- تبين أن تطور الجهاز المصرفي يؤثر تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا عند مستوى معنوية 1% على النمو الاقتصادي في الأجل القصير خلال نفس الفترة الزمنية؛ أي خلال نفس العام، وهو ما يتفق مع تأثير المتغير نفسه في الأجل الطويل، ولكنه تحول إلى تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 1% في الأجل القصير مع وجود فترة إبطاء واحدة وفترتي إبطاء، ولعل ذلك يمكن تفسيره بأن زيادة الائتمان للقطاع الخاص من خلال عمليات التحرير المالي والخصخصة تدفع الشركات إلى الاستثمار في المشروعات الإنتاجية الجديدة، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، ولكن بعد مرور عام أو اثنين قد تُدرك الشركات أنها توسعت أكثر مما ينبغي، حيث تتجاوز قدرتها الإنتاجية الطلب على السلع والخدمات، مما قد يؤدي إلى تقليل الأرباح لبيع فائض الإنتاج، وبالتالي قد تقلل الشركات من استثماراتها المستقبلية، مما يبطل عملية النمو الاقتصادي، لذلك يمكن أن نعتبر هذه الفترة بمثابة مرحلة "تكيف اقتصادي"، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة قد تؤدي إلى تأثير سلبي مؤقت على النمو الاقتصادي إلا أنها تُعد مرحلة ضرورية، يتم خلالها التعرف على القدرة الاستيعابية للاقتصاد المصري للاستفادة من الآثار الإيجابية الناتجة عن تطور الجهاز المصرفي قدر الإمكان في الأجل الطويل.

- تبين أن عنصر العمل له تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 1% على النمو الاقتصادي في الأجل القصير خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما يتفق مع تأثير المتغير نفسه في الأجل الطويل، ولكنه تحول إلى تأثير سلبي ومعنوي في الأجل القصير مع وجود فترة إبطاء واحدة وفترتي إبطاء عند مستوى معنوية 1% و5% على التوالي، ويرجع ذلك إلى قانون تناقص الغلة الذي ينص على أنه في الأجل القصير تزداد كمية أحد عوامل الإنتاج مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعليه يزداد الناتج حتى يصل إلى نقطة معينة وبعد ذلك يبدأ في التناقص.

- تبين أن عنصر رأس المال له تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 1% على النمو الاقتصادي في الأجل القصير خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما يتفق مع تأثير المتغير نفسه في الأجل الطويل، ولكنه تحول إلى تأثير سلبي ومعنوي في الأجل القصير مع وجود فترة إبطاء واحدة وفترتي إبطاء عند مستوى معنوية 1%، ويرجع ذلك أيضًا إلى قانون تناقص الغلة.

- تبين أن تأثير الانفتاح التجاري قد اختلف عن إشارته في الأجل الطويل، حيث إن له تأثيراً سلبياً ومعنوياً عند مستوى معنوية 1% على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، خلال نفس الفترة الزمنية ومع وجود فترة إبطاء، بينما تحول هذا التأثير إلى تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية 5% في الأجل القصير مع وجود فترتي إبطاء، ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن الدول النامية تحتاج إلى وقت لدراسة السوق الخارجي حتى تستطيع مواجهة نظيرتها من الدول الأجنبية، حيث يتطلب الانفتاح التجاري إعادة تخصيص الموارد من القطاعات الأقل تنافسية إلى القطاعات الأكثر تنافسية، وقد يحتاج إعادة تخصيص الموارد نحو القطاعات الأكثر تنافسية تكاليف مرتفعة في الأجل القصير، فضلاً عن إعادة تدريب العمال، والاستثمار في مشروعات إنتاجية جديدة مبتكرة، مما قد يؤدي إلى تباطؤ عملية النمو الاقتصادي بشكل مؤقت.

- تبين أيضاً أن تأثير التضخم قد اختلف عن إشارته في الأجل الطويل، حيث إن له تأثيراً إيجابياً ومعنوياً عند مستوى معنوية 1% على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، خلال نفس الفترة الزمنية ومع وجود فترة إبطاء واحدة، ولعل ذلك يمكن تفسيره بأن التضخم قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي في الأجل القصير، فعندما يتوقع الناس ارتفاع الأسعار في المستقبل قد يفضلون شراء السلع والخدمات الآن قبل أن ترتفع الأسعار أكثر، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والنمو الاقتصادي، فضلاً عن أن الشركات قد تزيد استثماراتها في الأجل القصير، إذا كانت تتوقع أن تحقق عوائد أعلى نتيجة ارتفاع الأسعار، وعليه قد يزداد النمو الاقتصادي بشكل مؤقت.

- تميزت معلمة حد تصحيح الخطأ ( $ECT_{t-1}$ ) بدلالاتها الإحصائية عند مستوى معنوية 1% وإشارتها السالبة، وتشير قيمتها إلى أن سرعة تعديل أخطاء الأجل القصير تجاه الأجل الطويل تتم بمعدل 99.474% سنوياً في المتوسط، وهذا يعني أن التوازن يتم استعادته خلال سنة تقريباً، الأمر الذي يدل على ارتفاع سرعة التعديل بالنسبة لهذا النموذج، وتشير إشارتها السالبة إلى أنه إذا كان حد تصحيح الخطأ موجباً؛ أي إذا كان معدل النمو الاقتصادي أعلى من المستوى التوازني له ستكون  $\Delta \ln \text{GDPP}$  سالبة؛ أي سيبدأ معدل النمو الاقتصادي بالانخفاض تدريجياً حتى يتم تصحيح هذا الخطأ التوازني، والعكس صحيح فإذا كان حد تصحيح الخطأ سالباً؛ أي أن معدل النمو الاقتصادي أقل من المستوى التوازني له ستكون  $\Delta \ln \text{GDPP}$  موجبة؛ أي سيبدأ معدل النمو الاقتصادي بالارتفاع تدريجياً حتى يتم تصحيح الاختلال التوازني الناشئ في الأجل القصير، ومن ثم يعود معدل النمو الاقتصادي إلى مستوى التوازن.

- ترتفع المقدرة التفسيرية للنموذج المُقدر في الأجل القصير، حيث تظهر قيمة كلٍ من معامل التحديد  $R^2$  ومعامل التحديد المعدل  $\text{Adj. } R^2$ ، أن التغيرات في اللوغاريتم الطبيعي للمتغير التفسيري والمتغيرات الضابطة مُجمعة تُفسر نحو 97.98% تقريباً من التغيرات في اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يدل على ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج، كما أن إحصائية F للنموذج المُقدر مرتفعة ( $F\text{-Statistic}=86.67033$ ) ومعنوية عند مستوى معنوية 1% مما يدل على جودة تقدير النموذج.

- تُشير معلمة ثابت الانحدار ( $e^{5.460725} = 235.2679$ ) إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون حوالي 235 دولار أمريكي عندما يكون المتغير التفسيري والمتغيرات الضابطة تساوى الصفر، وهي تعبر عن المستوى الأولي للإنتاج الكلية لعناصر الإنتاج Initial Level of Total Factor Productivity.

#### (7-4) اختبار وجود مشاكل القياس في النموذج

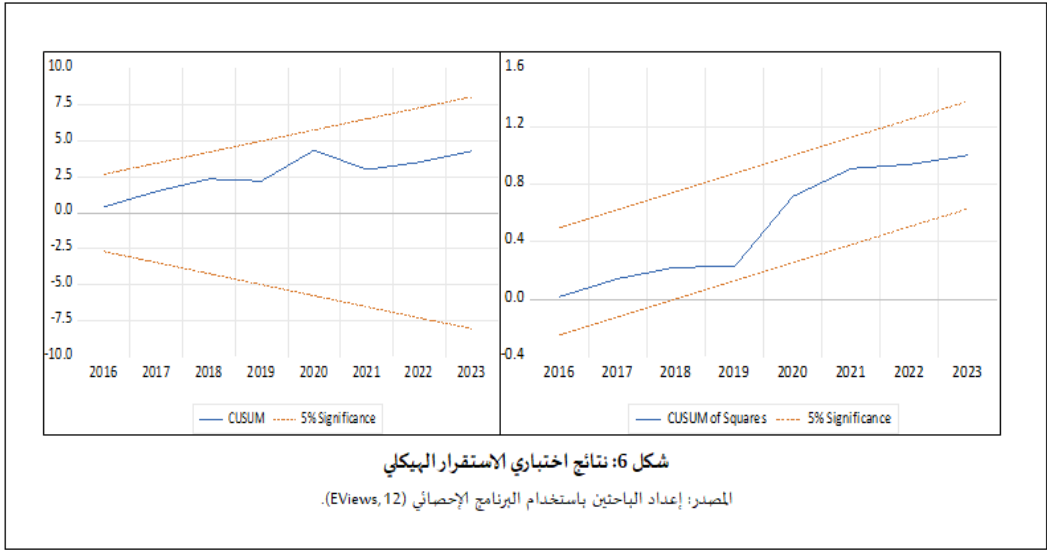
يهدف هذا البند إلى التأكد من سلامة تقدير المعلمات من حيث قيمتها وكفاءتها؛ أي أن المعلمات المقدرة ليست متحيزة، وأن لها الحد الأدنى من التباين غير المتحيز Minimum Unbiased Variance، وتحقيقاً لهذا الهدف يجب التأكد من عدم وجود مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، وعدم ثبات تباين البواقي Heteroskedasticity، فضلاً عن التأكد من أن بواقي الانحدار تتبع توزيعاً طبيعياً معتدلاً Normally Distributed، وأن النموذج لا يعاني من أخطاء التعيين Specification Errors، وأخيراً التأكد من الاستقرار الهيكلي لمعلمة النموذج المقدر Structural Stability، وذلك على النحو التالي:

جدول 7: نتائج اختبارات مشاكل القياس

Test	Calculated Statistic	P-value
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F-statistic 3.347197	0.1344
Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test	Chi-square 25.19004	0.2881
White Heteroskedasticity Test	Chi-square 26.38269	0.2356
Normality Test	Jarque-Bera 1.216371	0.544338
Ramsey RESET Test	F-statistic 0.351531	0.5719

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews, 12).

يتضح من الجدول السابق رقم (7) أن قيمة P-Value أكبر من (5%) لكل إحصائية من الإحصائيات المحسوبة، وعليه نقبل فرض العدم الذي يفترض أن بواقي الانحدار غير مرتبطة ذاتياً، وبالتالي لا يعاني نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، ويشير ذلك إلى كفاءة المعلمات المقدرة وعدم تحيز تباينها، كما نقبل فرض العدم الذي يفترض أن بواقي الانحدار ثابتة عبر المستويات المختلفة من المتغيرات التفسيرية، ونقبل أيضاً فرض العدم الذي يفترض أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، ويكون الوسط الحسابي لها صفراً وتباينها ثابتاً، وعليه تكون اختبارات الفرضيات المستندة إلى إحصائيات  $t$  و  $F$  موثوقة ويمكن الاعتماد عليها، وأخيراً نقبل فرض العدم الذي يفترض أن نموذج الانحدار المقدر لا يعاني من أخطاء التعيين، وبالتالي تكون المعلمات المقدرة غير متحيزة.



يتضح من الشكل السابق رقم (6) أن الخططين البيانيين لكلٍ من المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM)، (CUSUMSQ) يتحركان داخل الحدود الحرجة لهما عند مستوى معنوية 5%، وعليه نقبل فرض العدم باستقرار معلمات الانحدار المقدرة عبر السلسلة الزمنية وعدم تحيزها.

## (5) السياسات المقترحة لزيادة فعالية تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر

إصدار تعليمات رقابية من قبل البنك المركزي المصري خاصة بالرافعة الماليّة للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، على أن تستهدف هذه التعليمات استحداث دعامة إضافية للرافعة الماليّة تُضاف إلى نسبة الرافعة الماليّة للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، حيث تضمنت التعليمات الرقابية بشأن استكمال متطلبات بازل الثالثة إلزام البنوك بالآتقل نسبة الرافعة الماليّة لديها عن 3% كنسبة رقابية إلزامية مكملة لمعيار كفاية رأس المال، وتعكس هذه النسبة العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال التي تُستخدم في حساب معيار كفاية رأس المال إلى إجمالي أصول البنك (العمراوي، 2023). والجدير بالذكر أن هذه البنوك الكبرى تكون أكثر عرضة للأزمات التي قد تؤثر على الجهاز المصرفي بأكمله، لذلك يجب العمل على تقليل احتمالات إخفاقها أو تعثرها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وجود هذه الدعامة الإضافية للرافعة الماليّة.

إصدار تعليمات رقابية من قبل البنك المركزي المصري بوضع حد أدنى Output Floor كنسبة مئوية من متطلبات رأس المال بناءً على الأسلوب المعياري للبنوك التي تعتمد على أساليب النماذج الداخلية لتقييم مخاطرها، أو إلزام جميع البنوك باستخدام أسلوب معياري يحدده البنك المركزي المصري لتقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، حيث يمكن أن يؤدي استخدام أساليب النماذج الداخلية إلى نتائج أقل فيما يتعلق بالمخاطر، وذلك يعني أن البنك قد يحتاج إلى الاحتفاظ بقدر أقل من رأس المال عن غيره من البنوك

- التي تعتمد على الأسلوب المعياري لتقييم المخاطر، لذلك يجب وضع حد أدنى كنسبة مئوية من متطلبات رأس المال بناءً على الأسلوب المعياري، حتى لو أظهرت النماذج الداخلية للبنوك أن المخاطر أقل.
- قيام البنك المركزي المصري بدعم مشروعات التحول الرقمي، وأنظمة الدفع الإلكتروني، وتحسين الأمن السيبراني، لتعزيز البنية التحتية الرقمية في الجهاز المصرفي، وقد يتم ذلك من خلال إنشاء شركات مع شركات تقنية متخصصة لتطوير بنية تحتية رقمية متطورة.
- قيام البنك المركزي المصري بتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال التنسيق مع وزارة المالية لتقديم حوافز ضريبية للبنوك التي تستثمر في تطوير حلول تكنولوجية مالية جديدة، كما يمكن للبنك المركزي المصري أن يقدم تمويلاً مدعوماً لهذه البنوك، مما يجعل من السهل على البنوك تحمل تكاليف البحث والتطوير في هذا المجال.
- قيام البنك المركزي المصري بتطوير الكوادر البشرية، لتعزيز قدرة العاملين في البنوك على استخدام التكنولوجيا المالية بفعالية، حيث يجب أن يتزامن تقدم التكنولوجيا المالية مع تحسين المهارات والقدرات البشرية لضمان الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال إطلاق برامج تدريبية لتعليم الموظفين كيفية استخدام الأدوات والتقنيات المالية الجديدة، فضلاً عن توسيع نطاق تدريس مادة أساسيات التكنولوجيا المالية Fundamentals of FinTech التي تم استحداثها في مناهج التعليم الجامعي لأول مرة في مصر، بهدف خلق وتطوير الكوادر الشابة كأحد أهم ركائز التكنولوجيا المالية في مصر.

## (6) النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

### (1-6) النتائج

تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

- مرتطور الجهاز المصرفي المصري بثلاث مراحل في ضوء الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي خلال فترة الدراسة؛ المرحلة الأولى (1990 - 2001): ركزت على عمليات التحرير المالي، للحد من السيطرة الكاملة للحكومة على الأنشطة المصرفية، ورفع درجة التنافسية للبنوك، فضلاً عن تعديل بعض القوانين لزيادة جاذبية السوق المصرفية للبنوك الأجنبية، والمرحلة الثانية (2002 - 2011): ركزت على عمليات الخصخصة، لزيادة دور القطاع الخاص في المشاركة في الأنشطة المصرفية، فضلاً عن عمليات الدمج الطوعي والجبري وإعادة هيكلة البنوك، وتسوية نسبة كبيرة من الديون المتعثرة، بينما ركزت المرحلة الثالثة (2012 - 2023) على تطبيق مقررات بازل الثانية Basel II، ومقررات بازل الثالثة Basel III، للسعي نحو أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية، وتطوير أساليب إدارة المخاطر.

- يؤثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر إيجابياً في الأجلين الطويل والقصير خلال نفس الفترة الزمنية، ولكن يتحول هذا التأثير إلى تأثير سلبي في الأجل القصير مع وجود فترة إبطاء واحدة وفترتي إبطاء.

- يؤثر كل من عنصر العمل وعنصر رأس المال على النمو الاقتصادي في مصر إيجابياً في الأجلين الطويل والقصير خلال نفس الفترة الزمنية، ولكن يتحول هذا التأثير إلى تأثير سلبي في الأجل القصير مع وجود فترة إبطاء واحدة وفترتي إبطاء.
- يؤثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في مصر إيجابياً في الأجل الطويل، وفي الأجل القصير مع وجود فترتي إبطاء، بينما يكون هذا التأثير سلبياً في الأجل القصير خلال نفس الفترة الزمنية ومع وجود فترة إبطاء واحدة.
- اختلف تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في مصر في الأجلين الطويل والقصير، حيث كان للتضخم تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بينما كان له تأثير إيجابي في الأجل القصير خلال نفس الفترة الزمنية ومع وجود فترة إبطاء واحدة.

## (2-6) التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم عدد من التوصيات على النحو التالي:

- يتعين على البنك المركزي المصري مواكبة اتخاذ التدابير والإجراءات لتحقيق مزيد من التطور، وتأتي في مقدمتها السعي نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في الأنشطة المصرفية، مع تشجيع وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية.
- يجب على البنوك العاملة في الجهاز المصرفي المصري تطوير عملية الاستثمار في رأس المال البشري داخل البنوك، لزيادة القدرة على التعامل مع التطور المستمر في الجهاز المصرفي، وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الآثار الإيجابية المترتبة عليه.
- يتعين على البنوك العاملة في الجهاز المصرفي المصري نشر الوعي المصرفي لدى الأفراد في المجتمع، حتى يمكن الاستفادة من تطور الجهاز المصرفي في دفع النمو الاقتصادي، حيث أرجعت الدراسات التطبيقية لبعض الدول النامية عدم وجود علاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي إلى نقص الوعي المصرفي لدى الأفراد.
- ضرورة اتخاذ كافة التدابير والإجراءات لرفع كفاءة أساليب النماذج الداخلية من قبل البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي في تقدير مخاطرها، لتعزيز سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، ومواكبة السعي نحو تطوره.
- يجب اتخاذ التدابير والإجراءات الفعالة للتحويل الرقمي من قبل البنوك العاملة في الجهاز المصرفي المصري بحيث تستهدف كافة الخدمات المصرفية، مما يساهم في رفع تنافسية البنوك، وتقليل تكاليف المعاملات، ورفع الكفاءة، وتأتي في مقدمتها إعطاء مزيد من الاهتمام للخدمات الإلكترونية الحديثة، وإنشاء منصات التمويل الرقمي تحت إشراف ورقابة البنك المركزي.



- يتعين على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً السعي دائماً نحو تحقيق معدل كفاية رأس المال يتجاوز الحد الأدنى، وذلك لتقليل احتمالات إخفاقها أو تعثرها، لأن هذه البنوك قد تؤثر على الجهاز المصرفي بأكمله، وعليه تمنع الاستفادة من أي تطور قد يحدث فيه.
- يتعين على الحكومة اتخاذ تدابير وإجراءات لتعظيم الاستفادة من المزايا التي تحققها سياسة الانفتاح التجاري، نظراً لما أوضحتها نتائج الأجل الطويل من وجود تأثير إيجابي لهذه السياسة على النمو الاقتصادي، وتأتي في مقدمتها زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وتطوير البنية التحتية للاقتصاد المصري من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة من الخارج.
- يجب على الحكومة المصرية التوسع في تطبيق سياسات تهدف إلى معالجة التضخم، نظراً للتأثير السلبي الذي أوضحتها نتائج الأجل الطويل للتضخم على النمو الاقتصادي، وذلك بهدف تحسين بيئة الاستثمار وتوفير مناخ ملائم يعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من الآثار الإيجابية لتطور الجهاز المصرفي في دفع النمو الاقتصادي.

### (3-6) البحوث المستقبلية

- لعل من أهم البحوث المستقبلية المرتبطة بدور البنك المركزي في تطور الجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في مصر ما يلي:
- دور البنك المركزي المصري في تعزيز التكنولوجيا المالية وأثرها على النمو الاقتصادي.
- استراتيجيات الاستدامة المالية للبنك المركزي المصري وتأثيرها على تطوير البنوك والنمو الاقتصادي.
- تحليل دور سياسات سعر الفائدة للبنك المركزي في تشجيع الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي.
- . التحديات والفرص في تبني سياسات التمويل الأخضر: دور البنك المركزي المصري في دعم التنمية المستدامة.
- دور البنك المركزي المصري في تعزيز الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبودراز، مصطفى محمد وعبد العظيم، هويدا وأحمد، ياسر محمود (2023). تطور الجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في أوغندا في الفترة من 2005 إلى 2019. مجلة الدراسات الإفريقية، 45(4)، 247-292.
- الجويني، جمال وموعش، محمد (2020). أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، (72)، 5-15.
- السواحي، خالد محمد (2015). أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 2(1)، 18-32.
- العمراوي، هاني أحمد السيد عبد الله (2023). نموذج مقترح لقياس أثر معايير السلامة المالية على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك. (رسالة دكتوراة). أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- النقيب، أنور محمود (2021). العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، 2(2)، 1115-1144.
- حجازي، رشدي فتحي محمود. (2019). أثر تحرير وتطوير الجهاز المصرفي المصري على إستراتيجية التنمية في مصر. المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة دمياط، 43(1)، 291-331.
- حمدان، صلاح محمد موسى (2018). تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي. (رسالة دكتوراة). جامعة الأزهر - غزة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- شميسة، يونس وعلي، بوعبد الله (2022). أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دولة الأردن: نمذجة قياسية في إطار مقارنة ARDL خلال الفترة (1990 - 2020). مجلة اقتصاد المال والأعمال، 7(1)، 243-260.
- عايض، نادر صالح علي ومحمد، محمد عبد الحفيظ ورضوان، حسن موسى (2021). أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في دولة الكويت. مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، 2(1)، 889-906.
- عبد الجواد، راضي السيد (2021). العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2018): دراسة تحليلية قياسية. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 58(1)، 521-556.
- عبد الرحمن، ياسر محمود أحمد وهاشم، محمد رجب صديق (2022). تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من 2008-2020. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 13(1)، 1-33.

- عبد المجيد، محمد سعيد والحيطي، ممدوح عبد الواحد (2019). برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري: دراسة تطبيقية على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر 2016. *حوليات آداب عين شمس*، 47(3)، 110-159.
- علي، عبير منصور (2024). قياس أثر القطاع المصرفي المصري على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)". *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 25(1)، 368-418.
- نجا، علي عبد الوهاب (2016). العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975 - 2012). *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية*، 21(2)، 69-122.
- يحي، يحي وطلحاوي، فاطمة الزهراء (2020). التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 1990 - 2018. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس*، 10(4)، 234-256.
- يونس، رشا فؤاد عبد الرحمن (2018). تقييم الاداء البنكي في إطار برنامج تطوير القطاع المصرفي المصري. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس*، 48(2)، 601-628.

#### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abdel-Gawad, R. S. (2021). The relationship between financial development and economic growth in Egypt during the period (1990–2018): An econometric analytical study. *Alexandria University Journal of Administrative Sciences*, 58(1), 521-556. (in Arabic)
- Abdel-Meguid, M. S., & Al-Haiti, M. A. (2019). Economic reform programs and development in Egyptian society: An applied study on the economic reform program of November 2016. *Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams University*, 47(3), 110-159. (in Arabic)
- Abdel-Rahman, Y. M. A., & Hashem, M. R. S. (2022). The development of financial performance in the banking system and its impact on Egyptian economic growth during the period 2008-2020. *Journal of Politics and Economics, Beni-Suef University*, 13(1), 1-33. (in Arabic)
- Abu-Daraz, M. M., Abdel Azim, H., & Ahmed, Y. M. (2023). The development of the banking sector and its impact on economic growth in Uganda from 2005 to 2019. *Journal of African Studies*, 45(4), 247-292. (in Arabic)
- Abusharbeh, M. T. (2017). The impact of banking sector development on economic growth: Empirical analysis from the Palestinian economy. *Journal of Emerging Issues in Economics, Finance & Banking*, 6(2), 2306-2316.

- Al-Amrawi, H. A. S. A. (2023). *A proposed model for measuring the impact of financial safety standards on financial performance indicators in banks*. (Doctoral dissertation). Sadat Academy for Administrative Sciences. (in Arabic)
- Ali, A. M. (2024). Measuring the impact of the Egyptian banking sector on economic growth: An econometric study using the ARDL model. *Journal of Financial and Commercial Research*, 25(1), 368-418. (in Arabic)
- Alimi, A. A., & Adeoye, M. A. (2020). Analysis of financial intermediation activities on economic growth in Nigeria: Vector error correction model approach. *International Journal of Finance and Accounting*, 9(1), 7-12.
- Al-Jouini, J., & Mouaash, M. (2020). The impact of financial sector development on economic growth in Arab countries. *Arab Monetary Fund*, 72, 5-15. (in Arabic)
- Al-Naqeeb, A. M. (2021). The causal relationship between financial depth and economic growth: The case of Egypt. *Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research, Damietta University*, 2(2), 1115-1144. (in Arabic)
- Al-Sawaa'i, K. M. (2015). The impact of trade liberalization and financial development on economic growth: The case of Jordan. *Jordanian Journal of Economic Sciences*, 2(1), 18-32. (in Arabic)
- Ananzeh, I. E. N. (2016). Relationship between bank credit and economic growth: Evidence from Jordan. *International Journal of Financial Research*, 7(2), 53-63.
- Anthony, O. R. J. I., Ogbuabor, J. E., & Anthony-Orji, O. I. (2015). Financial liberalization and economic growth in Nigeria: Empirical evidence. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 5(3), 663-672.
- Ayd, N. S. A., Mohamed, M. A., & Ridwan, H. M. (2021). The impact of financial sector development on economic growth in Kuwait. *Journal of African and Nile Basin Studies, Aswan University*, 2(1), 889-906. (in Arabic)
- Bloch, H., & Tang, S. H. K. (2003). The role of financial development in economic growth. *Progress in Development Studies*, 3(3), 243-251.
- Central Bank of Egypt. (2024). *Annual report*. <https://www.cbe.org.eg/en/economic-research/economic-reports/annual-report>

- Central Bank of Egypt. (2023a). *Financial stability reports*. <https://www.cbe.org/eg/ar/financial-stability/macprudential/financial-stability-reports>
- Central Bank of Egypt. (2023b). *Laws and regulations: Basel*. <https://www.cbe.org/eg/en/laws-regulations/regulations/basel>
- Chemissa, Y., & Ali, B. A. (2022). The impact of financial sector development on economic growth in Jordan: An econometric modeling within the ARDL framework during the period (1990-2020). *Journal of Finance and Business Economics*, 7(1), 243-260. (in Arabic)
- Gatti, R., Bennett, F., Assem, H., Lotfi, R., Mele, G., Suvanov, I., & Islam, A. M. M. (2024, April). *MENA economic update: Conflict and debt in the Middle East and North Africa*. International Monetary Fund. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-2098-4>
- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic econometrics* (5th ed.). McGraw-Hill Education.
- Gujarati, D. N. (2021). *Essentials of econometrics*. Sage Publications.
- Hamdan, S. M. M. (2018). *The impact of financial development on economic growth in the Gulf Cooperation Council countries*. (Doctoral dissertation). Al-Azhar University - Gaza, Faculty of Economics and Administrative Sciences. (in Arabic)
- Hegazy, R. F. M. (2019). The impact of liberalizing and developing the Egyptian banking system on the development strategy in Egypt. *The Egyptian Journal of Commercial Studies, Damietta University*, 43(1), 291-331. (in Arabic)
- Hemaya, A., Raouf, E., & Shehata, H. (2017). The relationship between banking sector development and economic growth in Egypt. *The Journal of Research and Business Studies*, 31(1), 679-699.
- Ibrahim, M. H., & Abdalla, A. M. (2020). The impact of banking sector development on economic growth: Evidence from Sudan. *International Journal of Business Management & Economic Research*, 11(3), 1797-1804.
- Ingham, H., Read, R., & Elkomy, S. (2020). Aggregate and heterogeneous sectoral growth effects of foreign direct investment in Egypt. *Review of Development Economics*, 24(4), 1511-1528.
- International Monetary Fund. (2023). *Financial development index database*. <https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b>

- Johannes, T. A., Njong, A. M., & Cletus, N. (2011). Financial development and economic growth in Cameroon, 1970-2005. *Journal of Economics and International Finance*, 3(6), 367-375.
- Kirikaleli, D., & Sowah Jr, J. K. (2022). Modeling financial liberalization and economic growth in Liberia: A dynamic analysis. *Journal of Public Affairs*, 22(3), 1-10.
- Mohieldin, M., Hussein, K., & Rostom, A. (2019). On financial development and economic growth in Egypt. *Journal of Humanities and Applied Social Sciences*, 1(2), 70-86.
- Naga, A. A. (2016). The relationship between remittances of expatriates, financial development, and economic growth in Egypt during the period (1975–2012). *Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science, Alexandria University*, 1(2), 69-122. (in Arabic)
- Nguyen, P. T. (2022). The impact of banking sector development on economic growth: The case of Vietnam's transitional economy. *Journal of Risk and Financial Management*, 15(8), 1-18.
- Poshakwale, S. S., & Qian, B. (2011). Competitiveness and efficiency of the banking sector and economic growth in Egypt. *African Development Review*, 23(1), 99-120.
- Pradhan, R. P., Arvin, M. B., Hall, J. H., & Bahmani, S. (2014). Causal nexus between economic growth, banking sector development, stock market development, and other macroeconomic variables: The case of ASEAN countries. *Review of Financial Economics*, 23(4), 155-173.
- Reda, M. (2012). Measuring banking efficiency post consolidation: The case of Egypt. *Egyptian Center for Economic Studies*. <https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2023/08/Measuring-Banking-Efficiency-Post-Consolidation-The-Case-of-Egypt-WP-173-November-2012.pdf>
- Reddy, K., Mubeen, S., Raju, K. H. H., Jalaja, V., & Basha, M. (2023). Does the performance of the banking sector promote economic growth? A time series analysis. *International Journal of Professional Business Review*, 8(6), 1-20.
- Sallam, M. A. (2016). Factors promoting economic growth in Egypt: Evidence from the ARDL approach. *Journal of Business and Economics*, 7(11), 1842-1852.

- Sonmez, F. E., & Saglam, Y. (2017). Financial development and economic growth: A comparative analysis between the Euro Area and emerging-developing Europe. *Balikesir University Journal of Social Sciences Institute*, 20(38), 179-202.
- Svirydzhenka, K. (2016). Introducing a new broad-based index of financial development. *International Monetary Fund*. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp1605.pdf>
- Tongurai, J., & Vithessonthi, C. (2018). The impact of the banking sector on economic structure and growth. *International Review of Financial Analysis*, 56, 193-207.
- Tsaurai, K. (2023). Banking sector development and economic growth nexus in BRICS. *Banks and Bank Systems*, 18(2), 38-47.
- Tsounis, N., & Vlachvei, A. (2018). Advances in time series data methods in applied economic research. In *International Conference on Applied Economics*. Trading Economics. (2019).
- World Bank. (2024). *World development indicators*. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
- Yahya, Y., & Talhawry, F. Z. (2020). Financial development and economic growth in the Maghreb countries (Tunisia, Algeria, and Morocco) under financial liberalization policy: An econometric study using panel data for the period 1990-2018. *Journal of Strategy and Development, Abdelhamid Ibn Badis University*, 10(4), 234–256. (in Arabic)
- Youssef, W. M. (2023). Trade openness and economic growth: Empirical evidence from Egypt. *The Journal of Research and Business Studies*, 1(37), 75-115.
- Younis, R. F. A. (2018). Evaluation of banking performance within the framework of the Egyptian banking sector development program. *Scientific Journal of Economics and Commerce, Ain Shams University*, 48(2), 601–628. (in Arabic)

## The Role of the Central Bank in Banking Sector Development and its Impact on Economic Growth in Egypt over the period (1990 – 2023)

prof. Elsayed Mohamed Ahmed Elseraty

Dr. Mahmoud Gamal Zakzouk

Nesma Mohamed Moustafa Hussein

### Abstract

This study aims to demonstrate the reforms implemented by the Central Bank of Egypt from 1990 to 2023 and their role in developing the banking sector. It seeks to empirically examine the impact of this development on economic growth. The study explores the various stages of the evolution of the Egyptian banking sector and utilises an econometric time series model, specifically the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, to measure the impact of banking sector development on economic growth in Egypt. It also employs the Bounds Testing Approach to assess the existence of a long-run relationship between the variables under consideration, as stipulated by theory. Additionally, the Error Correction Model (ECM) is used to capture the short-run relationship. The key results reveal that banking sector development has a positive effect on economic growth in Egypt in the long run. Furthermore, the short-run impact of banking sector development on economic growth aligns with the long-run impact.

### Keywords

Banking Sector Development; Economic Growth; Central Bank of Egypt; ARDL model; Egyptian Banking Sector.

### التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

السريتي، السيد محمد أحمد، زقزوق، محمود جمال، حسين، نسمة محمد مصطفى (2024).

دور البنك المركزي في تطور الجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة

(1990-2023). مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 61(6)، 43-82.